الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الأولى
الجلسة ٦
الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد رودريغيز . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البنود ٥٣ إلى ٦٦، و ٦٨ إلى ٧٢ و ١٥٣ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد لوندونيو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في البداية، أود أن أعرب لكم سيدي بصفتي سفيرا لكولومبيا وأيضا كزميل وصديق قديم، عن بالغ سروري وسرور بلدي لرؤيتكم تترأسون أعمال اللجنة الأولى. وبإمكانكم أن تعتمدوا على دعمنا في تنفيذ المهام الموكولة إلى هذه اللجنة الهامة في جو من التعاون والجهد المشترك والثقة. إن التحديات الكبيرة الماثلة أمامنا تحملنا على الالتزام الحاسم بنزع السلاح العام الكامل.

إن البند المتعلق بالأسلحة النووية يجب أن يرتكز على نهج جديد للأمن الجماعي نابع من الافتراض القانوني والمعنوي بعدم قبول استعمال هذه الأسلحة. والادعاء بالأمن الذي تذرعت به مجموعة من البلدان كذريعة للتمسك بأسلحتها النووية، فضلا عن التمديد اللامحدود وغير المشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أمران يتناقضان بكل المعايير مع الروح التي ينبغي أن تسود هذه المفاوضات، بل ويمكن أن يحفزا انتشار هذه الأسلحة. لذلك يحدونا الأمل في اتخاذ تدابير جديدة وحاسمة لتجنب هذه الحالة المعقدة.

وبينما ننظر بقلق إلى وصول المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف إلى طريق مسدود، نؤمن بأن نظامي التجارب النووية وعدم الانتشار النووي على السواء ينبغي أن يصبحا عالميين، وكاملين ومتعددي الأطراف وقابلين للتحقق في ذلك السياق. لذلك نؤيد توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا نأمل أن نحقق في نهاية المطاف الهدف المتمثل في حظر الأسلحة النووية، ورؤية الطاقة النووية تستخدم للأغراض السلمية حصرا.

لقد أولت كولومبيا عناية كبيرة لنزع السلاح التقليدي، وبخاصة ما يتعلق منه بالاتجار غير المشروع بالأسحلة. فالاتجار غير المشروع بالأسلحة وما يترتب عليه من آثار مدمرة ليسا ظاهرتين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

منعزلتين خاصتين بمناطق قليلة في العالم. بل على العكس تماما، ما فتئ الاتجار آخذا في النمو ليصبح عالميا تقريبا، ومتنوعا، وخطيرا بالنسبة لرفاه المجتمع الدولي.

إن منتجي الأسلحة الذين ينظرون بقلق إلى تضاؤل أرباحهم مع انتهاء الحرب الباردة وتحقيق اتفاقات هامة بين المنافسين التقليديين على الصعيدين المحلي والدولي، عاقدون العزم على استباق أية أزمة مالية عن طريق تقديم حسومات جذابة وعرض "بضاعة" بأسعار مخفضة. ولقد بلغت الحالة حدا أصبح معه الحصول على مسدس، أو رشاشة، أو قاذفة صواريخ أسهل من الحصول على كيلوغرام من الطحين أو دواء لمعالجة ذات الرئة أو الملاريا أو الزحار.

ويبدو أن البعض لا يهمه كثيرا أن هذه المتفجرات والألغام المضادة للأفراد تستخدم لقتل الرجال والنساء والأطفال في الشوارع الخلفية للمدن الكبرى أو في المناطق الريفية النائية في أركان العالم الأربعة. وغالبا ما يكون ذلك نتيجة اللامبالاة، بل وفي بعض الأحيان نتيجة لتواطؤ السلطات الحكومية. وأن الإرهاب واللصوصية والاتجار بالمخدرات وأنواع أخرى من الجرائم، تستفيد كلها من هذه الحالة.

وإذا لم نتخذ إجراء سريعا وفعالا على المستويين العالمي والوطني ضد الاتجار بالأسلحة، فإن جميع البلدان ستقع قريبا ضحية لذلك. وفي هذا المجال، وكما هو الحال بالنسبة لظواهر أخرى، لن ينجو من الآثار المدمرة لهذه الأنشطة سوى القلة.

ويبدو غريبا أن تصبح اتفاقات نزع السلاح مجرد انتصارات سياسية أو ضمانات عسكرية أو ضرورات اقتصادية لحكومات بلدان معينة. وفي نفس الوقت يعاني مئات من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، الذين لم يسمعوا عن نزع السلاح النووي قط، من الألم واليأس أمام وابل لا يرحم من الأسلحة والألغام والمتفجرات الغدارة التي تباع أو تجري المقايضة بها كما لو كانت مواد في سوق قرية.

وقد يكون الحل الأمثل لهذا أن نغمض أعيننا ونتجاهل بحصافة هذه المشكلة اليومية ونقصر جهودنا على النظريات المتطورة الحديثة للأسلحة النووية. غير أننا لا يمكننا بدون التعاون والثقة والإصرار من جانب كل واحد منا أن نخلق عالما خاليا من ويلات الحرب والتهديد بالدمار، عالما تسود فيه رفاهية الشعوب على الاعتبارات التجارية.

ومن الطبيعي أن نستمر في العمل من أجل التوصل إلى معاهدة فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية ولنزع السلاح العام الكامل، ولكن يجب علينا ألا نغفل الجوانب الأخرى للمشكلة لأن نزع السلاح يجب قبل كل شيء أن يكون ضمانا حقيقيا للسلم والتقدم بالنسبة للشعوب، وليس مجرد عملية أكاديمية تنضح بنظريات تناقش في قاعات الجامعات والجمعيات والهيئات.

السيد السهلاوي (قطر): السيد الرئيس، يسعدني أن أزجي إليكم باسم وفد بلدي التهنئة على الثقة التي وضعتها فيكم اللجنة بانتخابكم رئيسا لها. وأهنئ أيضا سائر أعضاء المكتب على انتخابهم للمناصب التي انتخبوا لها. ويسعدني كذلك أن أؤكد لكم أنكم ستلقون منا كل دعم وتعاون في سبيل إنجاز المهام التي أوكلت إليكم.

في مستهل كلمتي أود أن أعلن تأييد بلدي تأييدا مطلقا لكل ما يتخذ من إجراءات على الصعيدين الدولي والإقليمي، أو على أي صعيد آخر، تستهدف تحديد الأسلحة والحد منها، ولا سيما الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويحث بلدي جميع الدول صغيرها وكبيرها على الانضمام إلى كافة المعاهدات الدولية التي تحظر أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، بل والأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر. وهنا لا بد لي من الإشادة باتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية التي كانت دولة قطر في مقدمة الموقعين عليها.

منذ عام ١٩٧٤، والبند الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة. وقد اتخذت الجمعية قرارات كثيرة في دوراتها المتتابعة منذ ذلك الحين حثت فيها جميع الأطراف المعنية على اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذا الهدف، ووضعت مبادئ للعمل ريثما يتم إنشاء المنطقة. وها هو القرن الواحد والعشرون يطل علينا ولم يتحقق هذا الهدف المنشود نتيجة لأسباب معروفة للجميع.

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي لا بد أن تكون مرتكزا لقضايا السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط، بل وفي العالم كله. ولا يدوم السلام والتعايش السلمي بين مختلف الأعراق والأمم

إلا بالالتزام بها من جانب دول العالم كافة، ومنها: الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي؛ وحل النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية كالحوار والتحكيم واللجوء إلى القضاء الدولي؛ ورفض الاحتلال والتوسع على حساب الغير؛ وتأكيد حق كل دولة في السيادة والاستقلال؛ والاعتراف بالحدود الدولية للدول؛ والاعتراف بحق كل دولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

ومن هذا المنطلق، دأبت دولة قطر على محاولة ترسيخ هذه المفاهيم في منطقتنا التي تتطلع إلى استقرار السلم والأمن وحسن الجوار والتعايش بين كافة دولها. إن بلدي كان ولا يزال يرى ضرورة انضمام كافة دول منطقة الشرق الأوسط دون استثناء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو يؤكد كافة المبادرات التي تهدف إلى جعل المنطقة خالية من كافة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى وسائل إيصالها، لا سيما ونحن نشرف على عهد جديد نرجو أن ينعم فيه العالم بالأمن والسلام.

إن تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيعود بمنافع على دول المنطقة كلها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن جانبا كبيرا من ميزانيات دول المنطقة ينفق الآن على التسلح وعلى الاحتفاظ بقوات دفاعية كبيرة.

وإذا توصلت عملية السلام الجارية الآن الى نتائج تطمئن اليها جميع الأطراف، فحينئذ يتحول المناخ العام في المنطقة من التربص والتحفز الى الاطمئنان والتعايش. ومن ثم يصبح الاستمرار في جهود التسلح والتأهب غير ضروري، ويصبح من الممكن تحويل الموارد الضخمة التي تنفق الآن في هذا المجال الى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج اليها شعوب المنطقة، لرفع مستوى معيشتها وضمان مستقبل أفضل لأجيالها القادمة.

ومرة أخرى نرجو، فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يتحقق السلام الشامل ويتهيأ الجو المؤاتي لتحقيق هذا الهدف، تعزيزا لعملية نزع السلاح النووي، وتعزيزا للأمن والسلم في المنطقة، بل وفي العالم أجمع.

السيد وسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد اندونيسيا، أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة تقلدكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن نثق ثقة مطلقة في أن قيادتكم القديرة ستقود أعمال اللجنة الى نتيجة مثمرة. ونتعهد لكم بدعمنا الكامل وتعاوننا الفعال في اضطلاعكم بمهمتكم. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم الفرصة لكي أهنئ سائر أعضاء هيئة المكتب على انتخابهم بالاجماع.

تنعقد الدورة الحالية للجنة الأولى في ظل بعض التطورات المشجعة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. بيد أن الآمال التي تبعث عليها هذه التطورات لا يزال يخيم عليها مناخ الافتقار إلى العزيمة والتردد في اتخاذ القرار وعدم اليقين الذي ساد الجهود المتعددة الأطراف في هذا المجال خلال العام الماضي.

إن انتهاء الحرب الباردة لم يؤد إلى القضاء الكامل على الأخطار التي تفرضها الأسلحة النووية، وإن خفض خطر الحرب النووية بسبب ذلك يجب ألا ننظر إليه على أنه يقلل الحاجة إلى نزع السلاح النووي، الذي يظل أمرا حتميا. ومن ناحية أخرى، يجدر بنا أن نستغل الاتجاهات الايجابية العديدة التي وقعت في مجال حيوي هو الحد من الأسلحة. ونرجو أن يتم قريبا كبح الزيادة الكمية في الأسلحة النووية. إن العدد الاجمالي للرؤوس النووية انخفض. والإبرام الناجح لمعاهدة زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها خفض بشكل كبير أكبر ترسانتين نوويتين في العالم. ولعل إجراء تخفيضات كبيرة إضافية تتجاوز بكثير التعهدات في المعاهدة المذكورة مع إجراء مفاوضات في الوقت ذاته مع سائر القوى النووية، من شأنه أن يؤدي الى عملية لا رجعة فيها لنزع السلاح النووي. ومن بين التطورات الايجابية الأخرى التخفيضات الجديدة في ترسانات الأسلحة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة، الى جانب إخضاع اليورانيوم المثرى لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإغلاق بعض مرافق استحداث الأسلحة وتجريبها.

كما نرحب بانضمام بيلاروس وجورجيا وكازاخستان الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونرجو أن تنضم أوكرانيا أيضا.

لقد أصبح هدف جعل قارة افريقيا منطقة لا نووية قريب المنال الآن وكذلك التنفيذ الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو. وهذان التطوران يشكلان معا خطوة هامة صوب إضفاء الصبغة العالمية على عملية نزع السلاح. كما أن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية

لا تزال تتقيد بالإعلانات بالوقف الاختياري للتجارب النووية.

ولكن على الجانب السلبي ظهرت في الأفق حالات عدم يقين جديدة ومخاطر جديدة. ولا يفوتنا أن نلاحظ وجود كميات هائلة من المواد الانشطارية واليورانيوم المثرى والبلوتونيوم المثرى لا تخضع لنظام الضمانات، الأمر الذي يشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين. كما نشعر بالقلق إزاء الافتقار الى إحراز التقدم في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، خاصة فيما يتصل بالمادة ١١ من اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي المادة المتصلة بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي. إن هذا له آثار على مستقبل الاتفاقية، خاصة فيما يتصل بدخولها حيز النفاذ في الوقت المناسب والانضمام العالمي اليها وتنفيذها الفعال.

كما لا يغيب عن بالنا أن بعض الدول النووية لا تزال تعارض أو على الأقل تتردد إزاء الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الواضح الجلي بالنسبة للعديدين منا، إن لم يكن بالنسبة لنا جميعا، أهمية الحظر الشامل للتجارب باعتباره أداة فعالة ضد انتشار الأسلحة النووية أفقيا ورأسيا، وخطوة كبيرة صوب نزع السلاح النووي، ناهيك عن كونه تدبيرا ملحا لحماية بيئتنا. كما أنه أحد الأهداف الواردة في ديباجة معاهدة عدم الانتشار. لذلك فإن استمرار التجارب وعدم الإبقاء على الوقف الاختياري من الممكن أن يعرضا معاهدة عدم الانتشار للخطر ويضعا سلامتها موضع الشك. ونظرا لعدم إقامة حظر شامل للتجارب في إطار زمني محدد، فإن العديد من الدول النووية أعلنت رسميا أنها لن توافق على تمديد معاهدة عدم الانتشار الى ما لا نهاية. كذلك ينتشر إدراك متزايد بأن الآثار الخطيرة لاستمرار التجارب تفوق أي منافع متوخاة، بل تقوض بشكل خطير المساعي الجارية للحد من الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف. ومختصر القول إن التجارب تشكل مفارقة تاريخية خطيرة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

إن اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية لديها الآن مسودة، تعتبر إيذانا ببداية الجهود المخلصة لتحقيق الحظر الشامل للتجارب. ونشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن المساعي الجارية شملت كامل طائفة المسائل ذات الصلة، في الوقت الذي يستمر فيه العمل الموضوعي بشأن مسائل مترابطة معينة. وهي تراعي على الوجه الصحيح جميع المقترحات الحالية وقد بنيت على الدراية والخبرة المتجمعتين على مدى السنوات. لكن من المؤسف، على الرغم من الضرورة الملحة والالتزامات التعاهدية، أن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح توقفت، والذين كانوا يأملون في إحراز تقدم كبير فيها ليس لديهم ما يدعوهم للتفاؤل.

والمطلوب الآن إبداء الارادة السياسية لاستكمال الجدية التي تتسم بها المفاوضات الفنية لضمان التوصل الى حظر للتجارب شامل وغير تمييزي وعالمي ويمكن التحقق من تنفيذه بشكل متعدد الأطراف وفعال في حدود إطار زمني محدد يمكن أن يجعله عنصرا موثوقا به حقا في نظام متوازن لعدم الانتشار النووي. لذلك يتعين على الأطراف المتفاوضة أن تضاعف جهودها من للتوصل الى أساس للاتفاق على النص المطروح على مؤتمر نزع السلاح الآن. والمداولات في اجتماع اللجنة المخصصة لفترة ما بين الدورتين ينبغي أن تستأنف بشعور أكبر من الالحاح بالاقتران مع مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥.

إننا ندرك أن هدف الحظر الشامل للتجارب لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الجهود المتعددة الأطراف. لذلك ينبغي بذل جهود متضافرة من جانب مؤتمر نزع السلاح بالاقتران بالجهود المتعددة الأطراف الأوسع في مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب. وينبغي ألا ندخر أي جهد من أجل التوصل الى الحظر الشامل للتجارب باعتباره هدفنا المشترك. بل على النقيض من ذلك ينبغي أن نكثف جهودنا لبلوغ ذلك الهدف. وفي هذا السياق، ربما يكون من المفيد أن نتبين ما يمكن لمؤتمر التعديل أن يفعله من أجل النهوض بمسعى هدفنا، وخاصة في ضوء الافتقار الى التقدم في مؤتمر نزع السلاح، وأن نحدد الوقت الملائم لاستئناف مؤتمر التعديل.

وهنا ينبغي الحفاظ على الاتصالات الوثيقة مع مؤتمر نزع السلاح واتخاذ الخطوات الملائمة لتفادي ازدواج العمل. إن المحفلين يمكن أن يدعم أحدهما الآخر، لكن من الحيوي أن تمضي المحادثات بسرعة من أجل التوصل الى الحظر الشامل للتجارب. وفي هذا لا يمكن إبقاء الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء على الهامش. بل ينبغي السماح لتلك الدول بأن تدلي بدلوها من أجل تحقيق هدف الحظر الشامل للتجارب الذي ما فتئنا نسعى الى تحقيقه منذ مدة طويلة.

إن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، المقرر أن يعقد في العام المقبل، سيكون حدثا ذا أهمية كبرى بالنسبة للمجتمع الدولي. وسيتيح فرصة فريدة لاجراء تقييم رصين لتنفيذ المعاهدة. إن المعاهدة بوصفها الدرع القانوني والسياسي الأساسي ضد الانتشار النووي، ما فتئت تسهم إسهاما هاما في الحد من الأسلحة النووية. لكن بالنسبة للعديد من الدول فإن السجل العام لمعاهدة عدم الانتشار ليس مشجعا بما فيه الكفاية. فالاختلافات بين الأطراف لا تزال مستمرة بشأن مسائل ذات أهمية ملحة. لذلك فإن المسائل التي سنواجهها في العام المقبل يجب أن نتجنب الإفراط في تبسيطها على أنها مجرد خيار بين التمديد المحدود وغير المحدود أو بين التمديد المشروط وغير المشروط.

وما من شك في أن مسألة تمديد معاهدة عدم الانتشار مرتبطة بمسائل حرجة مثل نزع السلاح النووي، ونشر المعرفة النووية للأغراض السلمية، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتقدم في هذه المجالات. وقد سيطرت جميع هذه المسائل على المفاوضات التي أدت إلى معاهدة عدم الانتشار ومؤتمراتها الاستعراضية المتتالية. وبالتالي، فإن إبرام اتفاقات حول هذه المسائل سيضمن التوصل إلى نظام لعدم الانتشار يكون مقبولا بصورة حقيقية للغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

أعربت من قبل عن القلق إزاء الافتقار إلى التقدم في المفاوضات المتصلة بالحظر الشامل للتجارب في مؤتمر نزع السلاح. ولا شك في أن التوصل المبكر إلى حظر شامل للتجارب سيترك أثرا مؤاتيا على قرار تمديد معاهدة عدم الانتشار. ومما له أهمية مماثلة مسألة الضمانات الأمنية، والتي تحتاج منا اهتماما عاجلا ودراسة جادة، لا سيما وأنها ستؤثر لا محالة على المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب وعلى عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. ويجدر بنا أن نشير في هذا الصدد إلى الأهمية التي علقها مؤتمر القمة العاشر لبلدان حركة عدم الانحياز على التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف ذات طابع ملزم قانونا. وقد جرى التأكيد على هذا الموقف مؤخرا من جانب وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المجتمعين في القاهرة عندما أعلنوا

"أن تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، يمكن أن يسهم اسهاما إيجابيا في معالجة بعض الأخطار الكامنة في وجود الأسلحة النووية ... ودعوا مؤتمر نزع السلاح إلى العمل على التوصل إلى اتفاق عاجل على معاهدة دولية ذات طابع ملزم قانونا". (A/49/287، الفقرة ٥٤)

والمسألة الأخرى المتصلة هي إزالة العقبات التي تمنع الوصول إلى التكنولوجيا من خلال تطبيق النظم الخاصة لمراقبة الصادرات التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ويمكن تعزيز عدم الانتشار الحقيقي أيضا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليم محددة تقوم على أساس توافق الآراء فيما بين الدول المعنية. ويجدر هنا تكرار أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تسعى منذ بضع سنوات إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وتعمل الآن على إنشاء هذه المنطقة بالتشاور مع البلدان الأخرى المعنية. ونحن نعتقد أن إنشاء هذه المنطقة سيسهم اسهاما ملموسا في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

وبعد استعراضنا لعدد من المسائل ذات الصلة المرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة تمديد معاهدة عدم الانتشار، يبدو لوفد بلدي أن من غير الواقعي أن نفكر في تمديد المعاهدة إلى مالا نهاية. وبدلا من ذلك، سيكون من الحكمة أن ننظر في تمديدها إلى فترة زمنية محددة، تضمن فعاليتها المستمرة في وقف الانتشار. وفي الوقت ذاته، وبغية تعزيز معاهدة عدم الانتشار، يتعين الحصول على التزام رسمي من الأطراف، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تنفيذ جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار لكي يستمر الوضع الراهن إلى الأبد.

ومن القضايا الهامة أيضا مسألة المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. ولئن ساد اعتراف واضح بالإسهام الهام لحظر انتاجها في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، فإننا نود أن نؤكد على أن مسألة المخزونات الحالية ينبغي معالجتها في الوقت ذاته. ونحن نشعر بالقلق إزاء التراكم الهائل للبلوتونيوم الحربي من المفاعلات المدنية، وحتى لدى بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولغاية اليوم لم يتم التوصل إلى حل مرض لهذه المشكلة، وأصبحت المعالجة المدنية اللازمة للوقود المستنفد مصدرا جديدا للخلاف.

وتواصل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الإسهام بصورة ملموسة في قضية نزع السلاح والأمن. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن المحفل الإقليمي

التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي بدأ عمله في اجتماع تاريخي عقد في بانكوك في شهر تموز/يوليه الماضي، يعكس رغبة بلدان المنطقة في إقامة بيئة سياسية وأمنية سلمية ومستقرة لشعوبها. ويتيح المحفل فرصة لدول المنطقة والقوى الخارجية لتبادل وجهات النظر بشكل منتظم والتشاور حول المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك. وأي إجراء كهذا من أجل السلم والأمن من شأنه أن يسهم في غرس شعور أعمق بالمشاركة وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على الشؤون الدولية. والمحفل فريد من نوعه من حيث أنه لم يأت كرد على أية أزمة وإنما كعملية في إطار الدبلوماسية الوقائية لإدارة التغير الاستراتيجي ليتسنى قيام علاقة مستقرة فيما بين الدول المعنية.

وفيما يتعلق بمسألة الوضوح في التسلح، فإننا نشاطر الرأي المعرب عنه على نطاق واسع بأن سجل الأسلحة التقليدية الحالي ليس إلا خطوة صوب التوصل إلى صك أكثر شمولا يغطي جميع أنواع وفئات الأسلحة ومخزوناتها وانتاجها الأصلي، والأسلحة الخاضعة للبحوث والتطوير والتجارب والتقييم. وترتبط جميع هذه الجوانب ارتباطا وثيقا بالتصورات الأمنية التي لا يمكن تجاهلها. ويلزم بالتالي معالجة هذه المسألة من منظور أوسع. وللأسف، وصل فريق الخبراء الذي يدرس هذا التوسع إلى طريق مسدود، مما أدى إلى إثارة شكوك خطيرة في هذه المسألة، حيث جعلت دول كثيرة قبولها مشروطا بأن يكون السجل أكثر شمولية.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي منذ أمد طويل المقترحات الداعية إلى ترشيد عمل اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها. ونحن نشعر بالتشجيع إذ نلاحظ أن هذه المساعي لا تزال جارية. وقد لاحظنا القائمة الإيضاحية للمسائل الأساسية التي يمكن ادراجها في المجالات الرئيسية. ويرحب وفد بلدي بالنهج الجديد بوصفه جزءا من الجهود الرامية إلى زيادة فعالية اللجنة الأولى، مع فهم أنه سيتبع على أساس مؤقت. وإذا يسر هذا النهج التوصل إلى قرار أكثر رشدا وتركيزا، فمن الممكن إضفاء الطابع الرسمي عليه بصورة قرار أو مقرر آخر. وإلا فبإمكان اللجنة أن تجري مناقشات أخرى حول إعطاء زخم جديد لمساعينا المستمرة.

السيد فوسترفول (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، بالنيابة عن وفد النرويج، أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، ولبقية أعضاء المكتب، بالتهنئة على انتخابكم. إننا نتطلع إلى التعاون معكم في الأسابيع المقبلة تحت قياتكم القديرة.

تؤكد التطورات التي جرت في السنة الماضية ظهور تحديات جديدة للسلم والأمن في أعقاب الحرب الباردة. ويوجد إدراك متزايد بوجوب توسيع مفهوم الأمن. وينبغي لنا أن نواصل البحث عن تدابير أكثر فعالية لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. إننا نواجه مخاطر جديدة، بما في ذلك الأخطار البيئية الناجمة عن التخفيض الجذري للأسلحة النووية والكيميائية. ولم نتوصل بعد إلى الصكوك الفعالة لمعالجة العدد المتزايد من الصراعات الإقليمية والداخلية. ويهدد التناحر العرقي وصراع الأقليات استقرار وأمن كثير من أجزاء العالم.

ويبزغ دور جديد للمنظمات الإقليمية في حسم الصراع وتحقيق السلم، لا في أوروبا فحسب بل أيضا في المناطق الأخرى من العالم. فالاتحاد الأوروبي يصوغ، بطريقة بارزة، مستقبل أوروبا ويسهم اسهامات هامة من منظور عالمي. وهذان هما السببان الرئيسيان لسعي النرويج إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به السفير هوفمان، من جمهورية ألمانيا الاتحادية، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وفي مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح من الواضح أن هناك تطورات مشجعة. فقد حدث تخفيض كبير في أعداد الأسلحة النووية في البلدان التي كان الصراع بين الشرق والغرب قد أطبق عليها. إن التقدم بطيء ولكنه ثابت نحو دخول النظام العالمي الذي يحظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. ومهمتنا هي أن نعمل على الوفاء بكل التعهدات بحسن نية وامتثالا للمعاهدات.

إن المعاهدة المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا يُثنى عليها بحق بوصفها معلما في تاريخ نزع السلاح التقليدي. وهي تتضمن عناصر يمكن أن تكون نموذجا لمناطق أخرى. ورغم التغيرات الجذرية التي وقعت منذ التوقيع على تلك المعاهدة في باريس في ١٩٩٠، فإنها لا تزال حجر زاوية في بنية الأمن الأوروبي. واجتماع قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يؤكد مجددا ضرورة تنفيذها تنفيذا كاملا. وعلى ذلك الأساس، ينبغي أن نحرز تقدما آخر نحو نظام أمن أوروبي قائم على التعاون بدلا من الصراع. وقرار ٢٢ دولة أوروبية بالانضمام إلى برنامج المشاركة من أجل السلم

التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي إسهام هام في الوفاء بذلك الهدف.

ونرحب بالأنباء المشجعة من مؤتمر القمة الأخير بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فيما يتعلق بالتعجيل بعملية التدمير بمقتضى معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. وهذا الاتفاق إسهام ملموس لجعل عملية نزع السلاح عملية لا رجعة فيها، ويقربنا خطوة أخرى من عالم خال من الأسلحة النووية.

إن عملية فك وتدمير الأسلحة النووية تجلب معها مخاطر جديدة. وفي المناطق التي أنتجت فيها أسلحة دمار شامل وجربت وخزنت، ألحقت أضرار بالبيئة لا يمكن إصلاحها في كثير من الأحيان. ومنع حدوث المزيد من التدهور البيئي نتيجة تسريع عملية نزع السلاح يمثل تحديا كبيرا إضافيا. وينبغي أن نعترف بأن المشاكل التي تبلغ ذلك الحد لا يمكن حلها إلا في سياق متعدد الأطراف أوسع نطاقا، وبأن حلها سيتطلب مساعدة وتعاونا دوليا. والنرويج مستعدة للقيام بدورها في هذا الجهد المشترك. إن مسألة التنسيق وتخصيص الموارد لمواجهة هذه التحديات الجديدة ينبغي أن تدرس في جميع المحافل ذات الشأن على سبيل الأولوية.

وفي ضوء هذه الحالة، نعتبر زيادة التركيز في مؤتمر القمة الأخير بين الولايات المتحدة وروسيا على البعد البيئي أمرا نرحب به بشكل خاص، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاتفاق على التعاون في معالجة مسألة التخلص من النفايات المشعة في القطب الشمالي. والدعوة الموجهة إلى دول معنية أخرى تستحق ردا إيجابيا، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن رغبة حكومة بلدي في أن تكون شريكا نشطا في هذا الجهد.

إن الانضمام العالمي للمعاهدة المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، والتمديد غير المحدود وغير المشروط هدفان قديما العهد من أهداف السياسة النرويجية. ومن المهم أن يترجم اعترافنا بالحاجة إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى عمل ملموس. وينبغي أن تولى أولوية مشتركة لتعزيز النظام الذي يوفر الأداة الأساسية ضد الانتشار النووي. إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يزداد تعزيزها وذلك، في جملة أمور، بواسطة التفتيش الموقعي والعشوائي لمنع تحويل المواد الانشطارية وكذلك التكنولوجيا والمعدات الحساسة لأغراض صنع الأسلحة.

ونرحب بأوجه التقدم التي تحققت مؤخرا نحو الالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار والمتمثلة بانضمام كازاخستان وقيرغيزستان، وجورجيا، وإعلان الأرجنتين والجزائر نيتهما الانضمام إلى المعاهدة قبل مؤتمر ١٩٩٥. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود أوكرانيا لتنفيذ البيان الثلاثي، ونتطلع إلى انضمام أوكرانيا، في وقت مبكر، كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، إلى المعاهدة.

إن قوة الدفع التي تولدت في مجال نزع السلاح النووي يجب الإبقاء عليها. ولهذا، ينبغي أن نسعى إلى إحراز تقدم سريع بشأن عدد المسائل ذات الصلة.

وأولى هذه المسائل هي الحاجة إلى تعهد قاطع من جانب الدول النووية بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول التي لا تحوز تلك الأسلحة. وتقديم تلك الضمانات شرط سياسي مسبق لأي نظام متوازن لعدم الانتشار.

المسألة الثانية هي الحاجة إلى وضع تصور لعالم خال من الأسلحة النووية والالتزام بتحقيقه وإعادة تأكيد الدول النووية جميعا لذلك.

وثالثا، يسرنا أن التقدم يحرز في المفاوضات بشأن الحظر الشامل لجميع التجارب النووية. إن أمامنا فرصة فريدة لإبرام معاهدة للحظر الشامل خلال العام المقبل، وهي معاهدة من شأنها أن تشكل تعويضا معقولا من جانب الدول النووية عن التزام بنظام قوي غير محدد المدة لمعاهدة عدم الانتشار. ولما كان من المرغوب فيه أن يظهر بوضوح حدوث تقدم كبير موثوق به قبل عقد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، فينبغي الإسراع بالمفاوضات.

ورابعا، يسرنا أن الوقف المؤقت الانفرادي للتجارب لا تزال أغلبية الدول النووية تطبقه. والتفجير النووي التجريبي الأخير في الصين أمر يؤسف له كثيرا. وقد سبب وبحق ردود فعل سلبية قوية من المجتمع الدولي. ومرة أخرى نحث الصين على الامتناع عن إجراء مزيد من التجارب وعلى الانضمام إلى سائر الدول النووية بإعلان وقف مؤقت.

وخامسا، ينبغي أن يُنظر في فرض حظر على إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية باعتباره أمرا ذا أهمية. وينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن هذا الحظر دون مزيد من التأخير.

وسادسا، ستزال كميات هائلة من البلوتونيوم من النوع المستخدم في صناعة الأسلحة من رؤوس القاذفات المفكوكة نتيجة لتنفيذ معاهدتي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها، وذلك جنبا إلى جنب مع المئات من الأطنان من اليورانيوم المغنى، ويجب اتخاذ خطوات محددة لإنشاء نظام ينص على إصدار إعلان بمخزونات جميع المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة، مع الاقتران بتدابير شفافية ملائمة.

والمسألة السابعة، تتمثل في النقل غير المشروع للمواد النووية من الأنواع التي تستخدم في صناعة الأسلحة وتهريب هذه المواد يسببان قلقا بالغا. ويبدو أن هذه المشكلة ناجمة، في جملة أمور، من نظام غير كاف للحماية المباشرة، وأنظمة قاصرة للمحاسبة والمراقبة، وسيطرة غير كافية على الحدود لمنع تهريب تلك المواد. وجميع التدابير القانونية والإدارية ذات الصلة ينبغي أن تطبق، وأن تعزز عند الضرورة. كما ينبغي وضع تدابير أكثر فعالية لتسجيل وإدارة ورصد المخزونات الحالية من البلوتونيوم. وينبغي تشجيع المساعدة الدولية في الحالات التي تكون فيها الأنظمة الوطنية للمحاسبة والرقابة، وكذلك الحماية المباشرة، غير كافية. وبالإضافة إلى ذلك يكتسب التخزين الآمن السليم للمواد الإنشطارية أهمية كبيرة إذا أردنا أن نمنع المزيد من التدهور البيئي في أعقاب أية عملية لنزع السلاح الشامل.

إن الألغام البرية تشكل السلاح الأكثر غدرا من بين الأسلحة المستخدمة في الحروب بشكل عام. فآثارها عشوائية. وهي تسبب معاناة واسعة النطاق بين السكان المدنيين. وقد استمرت لسنوات، بل حتى لعقود، في نشر الرعب بعد انتهاء الأعمال العسكرية. لقد شاركت النرويج لسنوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وعمليات تطهير الألغام، وأتيحت لها الفرصة لاكتساب خبرة مباشرة عن آثار الاستخدام الواسع النطاق وغير المسؤول للألغام. وننظر بعين الرضا إلى اقتراح إنشاء صندوق استئماني دولي طوعي تديره الأمم المتحدة لتعزيز وتمويل المعلومات والبرامج التدريبية المتصلة بتطهير الألغام وتسهيل بدء عمليات التطهير.

ومن الضروري اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز الأساس القانوني وسلطة اتفاقية الأمم المتحدة للأسلحة اللاإنسانية لعام ١٩٨٠، التي تسعى، في جملة أمور، إلى وضع ضوابط على استخدام الألغام المضادة للأفراد. ونطالب بالحظر التام على تصدير الألغام التي تشكل الخطر الأكبر على المدنيين. ونعتقد أن الوقت قد حان للتوصل إلى اتفاق لتقييد إنتاج واستخدام تلك الألغام، وكذلك لوضع نظام تحقق كفء لإنفاذ أحكامه.

لقد آن الأوان لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وهذه المسألة اختبار لتكيف المؤتمر مع الحقائق الدولية الجديدة. ونحن نعتقد أن إدخال أعضاء جدد سيوفر لمؤتمر نزع السلاح قدرا أكبر من الشرعية والمصداقية. والركود الحالي لن ينتهي ما لم تتهيأ إرادة سياسية جديدة. ومن شأن قرار راسخ تتخذه الجمعية العامة بهدف توسيع عضوية المؤتمر في المستقبل القريب أن يكون، برأينا، استجابة مناسبة جدا للحالة غير المُرضية القائمة.

السيد ديميتروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة. ووفد بلغاريا على ثقة بأن اللجنة، بتوجيهكم القادر، ستحقق نتائج ملموسة. ونتوجه أيضا بكلمات الاحترام إلى أعضاء المكتب الآخرين، فضلا عن أمين اللجنة، السيد خيراضي. وأود كذلك أن أشيد بالعمل الممتاز الذي أداه سلفكم، السفير الألماني أدولف ريتر فون واغنر.

ولقد شهدنا مؤخرا عددا من التطورات الإيجابية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي مهدت السبيل أمام عالم أفضل وأكثر استقرارا. غير أن المجتمع الدولي يواجه في الوقت نفسه تحديات كبيرة وخطر عدم الاستقرار نتيجة لتفكك الدول، والنزعة القومية النزاعة إلى الحرب، والتناحرات العرقية والدينية. وإن الفقر، والتخلف الإنمائي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتدهور البيئي يمكنها أن تزعزع الأمن والاستقرار الدوليين على نحو خطير، ليس على صعيد إقليمي فحسب، بل على صعيد عالمي أيضا. لذلك، فإن وجود نظام أمني جماعي يعمل على نحو جيد يبقى هدفا يتعين تحقيقه.

وفي رأينا أن الانتقال الهام إلى الاستعمال الأوسع لصنع السلم وحفظ السلم ينبغي أن يترافق مع بذل مزيد من الجهود في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وترحب جمهورية بلغاريا بالنهج وبالمبادرات في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تقدم بها في الجمعية العامة رئيس الولايات المتحدة، السيد وليام كلينتون، ورئيس الاتحاد الروسي، السيد بوريس يلتسن. وتؤكد هذه المبادرات على أهمية الاستمرار في عملية

تخفيض الترسانات الاستراتيجية، فضلا عن الجهود الرامية إلى كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وحراسة المواد النووية ومنع تهريبها.

ولا يزال عدم الانتشار يتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركيزة الرئيسية لنظام تحديد الأسلحة العالمي، والأساس الضروري لعدم الانتشار النووي وللاستعمالات السلمية للطاقة النووية على حد سواء.

إن استمرار التنفيذ الصارم لمعاهدة عدم الانتشار ولاتفاقات الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية شرط أساسي مسبق لكفالة صلاحية نظام عدم الانتشار النووي ودوره التوازني. ويحتاج عالمنا على نحو عاجل إلى اتخاذ إجراء دولي شديد الفعالية لحراسة المواد النووية وللكشف في الوقت المناسب عن عمليات نقل هذه المواد أو إنتاجها سرا ومنعها. إن التمديد اللامحدود وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار لما بعد عام ١٩٩٥، وهو ما تؤيده بلغاريا بقوة، ينبغـــي، برأينا، أن يتصدر قائمة مهام نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وإن المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تمثل استجابة مناسبة للشواغل المتعلقة بالانتشار. وينبغي أن تكون المعاهدة التي نحن بصددها قابلة للتحقق، وأن يكون التقيد بها عالميا، وأن تكون غير محددة المدة. وينبغي لها أن تسهم بقدر كبير في وقف الإنتاج النوعي للأسلحة عن طريق الوقف الكامل لجميع التجارب النووية من جانب جميع الدول في جميع البيئات وإلى الأبد.

ويفترض هذا الهدف الطموح مسبقا قيام نظام واحد للتحقق يشكل نظام التحقق العالمي عنصرا رئيسيا فيه. ولقد شاركت بلغاريا في تبادل البيانات الخاصة بالاهتزازات، وهي في طور إنشاء مركز مؤقت للبيانات الوطنية يتصف بقدرات متطورة كجزء من نظام المراقبة الدولي في المستقبل. والتحقق غير القائم على الاهتزازات، والذي ينطوي على التكنولوجيات المتعلقة بالذرات الإشعاعية، والترددات دون السمعية، والموجات الصوتية تحت المائية وبالتوابع الاصطناعية، والذي لا تزال توجد بشأنه آراء متفاوتة في مؤتمر نزع السلاح، ينبغـــي، برأينا، أن يكمل نظام التحقق.

ونحبذ أيضا إجراء مفاوضات بشأن منع إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة. ونحن نرى أن إبرام اتفاق مبكّر بشأن هذه المسألة سيسهم إلى حد كبير في وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية.

إن صلاحية نظام عدم الانتشار، ومعاهدة عدم الانتشار التي هي حجر الزاوية فيه، ستتعزز بدرجة كبيرة بإعطاء ضمانات أمنية ذات مصداقية وملزمة قانونا للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية. وبلغاريا تدعو إلى سلوك نهج متعاون في هذه المسألة، بغرض إقامة توازن بين مصالح الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتوصل إلى تحقيق اتفاق مبكّر.

وبعد قول هذا، يرى وفد بلغاريا، مع ذلك، أن ربط مسائل تمديد معاهدة عدم الانتشار بالمفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية، أو بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو بأي من مشاكل نزع السلاح الأخرى لن يكون مؤاتيا لقضية الأمن المشترك.

وثمة جانب هام آخر لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يتمثل في منع تطوير أو إنتاج أو تخزين أو امتلاك الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية. ولقد كانت بلغاريا بين الدول العشر الأولى التي صدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعملية التصديق على تلك الاتفاقية والتمسك العالمي بها هي في مرحلتها المبكّرة جدا، ويعتبر وفد بلدي أن من المناسب المناشدة بالتعجيل في التصديق من قِبل جميع الدول الأطراف في الاتفاقية.

وبصرف النظر عن الإنجازات التي تحققت مؤخرا، فإن مسألة اتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تزال تتطلب اتخاذ تدابير إضافية. وعلى الرغم من أن المؤتمر الخاص للدول الأطراف في تلك الاتفاقية حقق نتيجة ناجحة في جنيف، فمن المتوقع أن يستغرق وضع بروتوكول للتحقق، يكون ملزما قانونا، وقتا أطول. والمطلوب أيضا وضع ضوابط على الصادرات الوطنية من السلع ذات الاستخدام المزدوج المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فضلا عن الجهود الدولية التي تبذل برعاية فريق استراليا.

ولقد أقرت بلغاريا هذه التدابير وتدابير أخرى بتشريعاتها الوطنية، التي تغطي الآن مجمل سياسات عدم الانتشار المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، وأيضا بمنع أعمال النقل غير المأذون بها للأسلحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، لا

نزال نسعى إلى الحصول على عضوية رسمية في جميع نظم عدم الانتشار الدولية وفي محفل لجنة التنسيق المعنية بضوابط الصادرات المتعددة الأطراف.

وتركز خطة نزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو متزايد الآن على الأسلحة التقليدية والمسائل ذات الصلة. وتعتقد بلغاريا أن الانفتاح والشفافية المتزايدة في الأسلحة، عندما يخضعان لأنظمة صارمة ويمارسان وفقا لذلك، يمكن أن يعززا السلم والاستقرار. إن تراكم الأسلحة التقليدية المفرط والمزعزع للاستقرار، ولا سيما في مناطق التوتر والصراع، يهدد الأمن والاستقرار. وتطبيق هذا المبدأ من الناحية العملية يتطلب بذل جهد جماعي.

وقد دأبت بلغاريا على المساهمة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كل عام منذ إنشائه، وقدمت البيانات الإضافية أيضا. وإننا نحبذ إدراج البيانات المتعلقة بالموجودات العسكرية وبمشتريات الأسلحة من الإنتاج الوطني. وان قيام المؤسسات الدولية المختصة بتفسير البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء، وليس فقط تسجيل تلك البيانات، سيكون خطوة أخرى نحو تحديث السجل وجعله أداة أنفع لبناء الثقة.

وإن فشل فريق الخبراء الحكوميين المعينين لدراسة توسيع نطاق السجل في بلوغ توافق في الآراء على تقريره النهائي عن هذه المسألة ينبغي ألا يثبط عزيمة المجتمع الدولي. بل بالأحرى ينبغي أن يحفزه على إيجاد طرائق أكثر تطورا - تتعلق باعتبارات الأمن الإقليمية - في محاولة هيكلة البيانات الوطنية المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

وتحبذ بلغاريا برنامجا للشفافية في التسلح يغطي ليس فقط مسألة سجل الأمم المتحدة. ولكن أيضا معلومات عن حجم القوات المسلحة وتنظيمها والنهج الاقليمية في مجال الشفافية واجراءات التوضيح والتشاور بين الدول بشأن تعريف تضعه الأمم المتحدة للبيانات ذات الصلة بالسجل.

ويستحق عمل فريق الخبراء الحكوميين لإعداد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة "اللاإنسانية" في ١٩٩٥، اهتماما خاصا. ومن الواضح الآن أنه لئن كانت المشاورات التمهيدية تركز على مراجعة البروتوكول الثاني للاتفاقية، فإن الأنواع الأخرى من الأسلحة "اللاإنسانية" ينبغي تناولها بتفكير متجدد وتقديم تنازلات كبيرة وسيكون من المناسب اجراء مشاورات تحت هذا البند بين الدول الأعضاء على أساس تخطيط الموارد وجدولتها لعام ١٩٩٥ بطريقة أكثر تحررا.

وجمهورية بلغاريا من بين الدول التي اضطلعت بعملية نزع السلاح الاقليمي في أوروبا في سياق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وشارك الوفد البلغاري بنشاط في إعداد الصك الذي أدى الى نزع السلاح التقليدي على مستوى إقليمي لم يسبق له مثيل، والى تقديم تدابير شاملة لبناء الثقة والأمن. وأسهم بالتالي في زيادة الاستقرار في أوروبا.

وفي نفس الوقت ترى بلغاريا أن الكميات الهائلة من المعدات التي حددتها المعاهدة والأسلحة الأخرى المتبقية في أوروبا، حتى بعد تنفيذ المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، تزيد عن احتياجات الأمن والاستقرار. وهذا يبرر الحاجة الى المزيد من تدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة في البلقان بغية المواءمة بين الالتزامات المفروضة بموجب الصكوك الدولية المختلفة في هذه المنطقة.

ونرى أن هذه التدابير الاضافية في البلقان يمكن أن تتضمن التبادل الموسع للمعلومات، وتدابير إضافية لبناء الثقة والأمن بالاضافة الى تخفيضات أخرى في الأسلحة والقوات التقليدية في المنطقة وبصفة خاصة، حيثما تكون هناك اختلالات عسكرية.

وفي هذا السياق أود أن أشير الى تجربة إيجابية مع جارتينا تركيا واليونان. فقد وقعت بلغاريا مع هاتين الدولتين اتفاقين بشأن تدابير بناء الثقة والأمن تكمل وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢.

ونرى أن النظم التي أنشئت بموجب اتفاقات إقليمية مختلفة في أوروبا، بالاضافة الى التدابير الاضافية في البلقان في ميدان تحديد الأسلحة وبناء الثقة، ينبغي أن تشمل إقليم يوغوسلافيا السابقة أيضا. وحل الأزمة في تلك المنطقة حلا عادلا وفي الوقت المناسب شرط ضروري وأساسي لتحقيق هذا الهدف.

في الختام، نشاطر رئيس اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والأربعين الآمال التي أعرب عنها بأن تضفي اللجنة روح التجديد على عملها بالتخلص من البنود التي

فقدت أهميتها وبتناول البنود المهمة. وترحب بلغاريا ببذل جهود إضافية أخرى فيما يتعلق بالدور البناء الذي تضطلع به اللجنة الأولى.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني كثيرا أن أقدم لكم سيدي أحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة، كما يسعدني أن أتوجه بالتهاني الى أعضاء المكتب الآخرين، والى سلفكم الموقر.

الآفاق الجديدة التي أتاحها إنتهاء الحرب الباردة في ميادين نزع السلاح والأمن الدولي تسلط الضوء على العناصر التي تقوم عليها الرؤيا الجديدة للسلم والاستقرار في العالم. والهدف الخاص بنزع السلاح العام والكامل، الذي ينظر اليه في صورة حقوق سيادية متساوية ومسؤوليات مشتركة فيما بين الدول تجري إعادة تأهيله. وإن ظهور تفكير استراتيجي يقلل من أهمية العناصر العسكرية في الأمن الوطني للدول وفي السلم الدولي أصبح الآن أكثر ضرورة وإلحاحا.

إن التحديات الرئيسية للغد تدعو الى توافر أمن عالمي في مفهومه وفي أساسه ونطاقه وغير تمييزي في آثاره وفوائده. ومبدأ الأمن الجماعي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة يدعو بطبيعة الحال الى تجاوز المنافسة بين الدول العسكرية النووية ـ والى الاعتراف أن السياسات القائمة على توازن الرعب لم تعد لها صلة بالواقع. مثل هذا المبدأ يمكن في نهاية المطاف أن يعزز ظهور وانتشار ثقافة تعطي الأمن للشعوب والأفراد وتعبئ الطاقات والموارد التي التهمها سباق التسلح في الماضي، من أجل حماية وتعزيز حقوق كل فرد، بما في ذلك الحق الأساسي في الحياة وفي العيش في ظروف تتناسب مع قيمة الانسان وكرامته.

وقد اعتبرت الجزائر دوما أن مسائل نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأمن الدولي لا يمكن أن تنفصل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت الآن بحق أساس السلم والوئام بين الأمم. والتزام بلدي بتحقيق أمن جماعي قادر على توفير عصر نوعي جديد في تاريخ البشرية دفع بحكومتي، التي تخصص نسبة مئوية صغيرة جدا من الدخل للدفاع الوطني، الى أن تعتمد تدابير هامة والى أن تلتزم بمسؤولية كاملة، بالتدابير التالية:

الاخضاع الطوعي للمفاعلين الخاصين بالأبحاث وبانتاج النظائر الإشعاعية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الرغم من التحفظات بشأن حدود هذا الصك القانوني الدولي ونقائصه - تلك التحفظات تتشاطرها الجزائر مع الأعضاء الآخرين في حركة عدم الانحياز؛

التوقيع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والبدء في عملية التصديق عليها؛

المشاركة في عمل الخبراء الحكوميين في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لوضع مشروع معاهدة بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا؛

المشاركة في الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة ونزع السلاح المنبثق عن عملية مؤتمر مدريد المعني بالسلم في الشرق الأوسط؛

المشاركة في جميع الجهود التي تبذل في المحافل المختلفة بغية تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط؛

المشاركة، في إطار الاتحاد المغاربي العربي وفريق بلدان الساحل - الصحراء، في التنمية والتعاون دون الاقليمي من أجل تحقيق السلم والاستقرار والأمن في هاتين المنطقتين الجغرافيتين - السياسيتين.

إن التحليل الدقيق للتطورات التي حدثت في أمور نزع السلاح منذ العام الماضي ييسر لنا أن نلاحظ أنه في الوقت الذي لم نفقد فيه الزخم ولم يحدث تسيب خطير، لم يحدث أيضا، مع الأسف، تقدم ملحوظ من النوع الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يرحب به اليوم.

وبالتالي، يمكن القول، في إطار من الجدية والروح البناءة، إن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب تواجه الآن صعوبات مدمرة، والتوصيات المتصلة بوضع مشروع معاهدة تحظر

انتاج المواد الانشطارية اللازمة لصناعة الأسلحة لم تطبق بعد. ومن المؤسف أن إنشاء نظام قانوني ملزم وفعال لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمال قوبل بتكتيكات معوقة وغير بناءة لا مبرر لها تعارض التوقعات المشروعة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتوقعات شعوبها والرأي العام في الدول العسكرية النووية نفسها، والعمل التحضيري للمؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار يصادف الإبطاء ولم يحدث فيه حتى الآن تقارب في المواقف صوب توازن دينامي في الالتزامات بين الدول الأطراف الذين تختلف مراكزهم تجاه تعزيز نقل التكنولوجيا النووية والتنمية.

ومما يبعث على الانشغال في ضوء هذه الخلفية أن نرى أن المناخ السياسي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الحساسة لم يؤثر حتى الآن تأثيرا إيجابيا على نزع السلاح النووي، وأن المخزونات النووية الضخمة التي تمتلكها دولة واحدة في المنطقة لا تزال بمنأى عن أي رقابة دولية في وقت نرى فيه أن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يحظى بتأييد الجميع.

إن مبادرات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح، وتلك التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد الروسي في الدورة الحالية للجمعية العامة يربطها قاسم مشترك هو الرغبة في صون وتطوير دينامية نزع السلاح، بحيث تشمل جميع الجوانب المترابطة لهدف نزع السلاح المطلق - ألا وهو الأمن الحقيقي وغير المنقوص. وهذه الدينامية ينبغي أيضا أن تغطي المسألة التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للعدد متزايد من الدول، أي النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، الذي يغذي ويفاقم الظواهر العنيفة مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وهذا الموضوع ليس موضوعا جانبيا أو ثانويا من منطلق الأمن والاستقرار الوطنيين للعديد من البلدان. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يتناوله بفاعلية وبالعجالة التي يتطلبها.

وعلى غرار ميادين الحياة الدولية الأخرى، يجب أن يكون ميدان نزع السلاح والأمن موضع تحليل حاسم بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة. ومن المأمول أن يوحد الناس ذوو النوايا الحسنة جهودهم لكفالة أن تكون السنة القادمة مناسبة تتخللها نجاحات كبيرة في عملية نزع السلاح يمكن أن تؤدي الى نتائج ملموسة وطموحة.

السيد شانغ هايو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة اللجنة الأولى. إن خبرتكم الواسعة وقيادتكم القديرة ستسهمان إسهاما كبيرا في نجاح مناقشتنا. وفي نفي الوقت، أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلع به سلفكم السفير الألماني فون فاغنر الذي تستحق مساعيه الحثيثه لترشيد أعمال هذه اللجنة ثنائنا.

لقد بلغنا الآن نقطة حاسمة في مسيرة نزع السلاح والأمن الدولي، خاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. فنحن لسنا في المراحل النهائية فحسب للإعداد للمؤتمر الذي سيعقد في العام القادم للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكننا أيضا نستعد للتنفيذ التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقد اختتمنا بنجاح مؤتمرا خاصا باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن كفالة نظام فعال لعدم الانتشار النووية مهمة من أهم المهام التي تواجهنا اليوم. وستتاح لنا فرصة نادرة لمعالجة المسائل الحاسمة في ميدان نزع السلاح خلال مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار.

ما برحت معاهدة عدم الانتشار الأداة الدولية الرئيسية للسيطرة على انتشار الأسلحة النووية خلال الـ ٢٤ عاما الماضية. وبتوفير أساس صلب وموثوق لاحتواء الانتشار النووي، كانت المعاهدة بمثابة الرادع القانوني والسياسي الأول لانتشار الأسلحة النووية. وحقيقة أن ١٦٥ بلدا هي الآن دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار لتعبر عن الجاذبية العالمية لأهداف هذا النظام ومنطقه.

تؤيد حكومتي التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار. وبغض النظر عن الشواغل إزاء أوجه القصور في معاهدة عدم الانتشار، فإنها ستشكل عنصرا رائدا في تطوير نظام دولي فعال لعدم الانتشار. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لا للإبقاء على هذا النظام فحسب، وإنما لتعزيزه وتحسينه. إن زيادة الثقة في معاهدة عدم الانتشار وتقليل العوامل غير المنصفة فيها سيؤديان الى فعالية أكبر للنظام.

وفي هذا الصدد، نرحب بمفاوضات مؤتمر نزع السلاح من أجل الإبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل لتجارب، ومعاهدة بشأن تخفيض إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة. ويأمل وفدي أن يحقق مؤتمر نزع السلاح أثناء الاجتماعات المقررة

فيما بين الدورات تقدما ملحوظا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، مما سيكون له تأثير إيجابي على الجهود الرامية الى التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

ومن أجل ضمان عدم الانتشار النووي الفعال والكامل، ينبغي استعراض معاهدة عدم الانتشار بصورة شاملة. ولا بد من القيام بهذا الاستعراض بهدف تعزيز نظام الضمانات الحالي عن طريق إعادة تعزيز تدابيرها للتحقق ونظامها للتفتيش.

وتقوم الحاجة الى مزيد من الجهود لرعاية التعاون على نطاق تام بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية، والدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، لا سيما في كفالة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما يتعين علينا أن نسعى الى تيسير نقل التكنولوجيا والمعلومات النووية للأغراض السلمية.

يتعين على جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تبذل جهودا متضافرة لتحقيق قدر أكبر من التخفيضات في ترساناتها النووية عن طريق تنفيذ تعهداتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وكفالة أمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف فيها.

يشيد وفدي بتعاون الدول النووية مع المجتمع الدولي. ونشعر بالارتياح إذ نرى أن برنامج خفض الترسانات النووية للدولتين النوويتين الرئيسيتين قد عرض بصورة أكثر إيجابية في البيان المشترك للقمة الأمريكية ـ الروسية في الشهر الماضي. كما نرحب بالوقف الفعلي للتجارب النووية، رغم أننا نأسف لاستثناء واحد.

على الرغم من هذه التطورات أدى التقدم في نزع السلاح الى زيادة فعلية في مصادر الانتشار النووي. ومن الظواهر الداعية للقلق الشديد بزوغ خطر الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وهذا تحد لا يمكن تخطيه إلا بالجهود الجماعية والعازمة للمجتمع الدولي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي الانتباه الواجب لهذا الأمر.

ومن التحديات الرئيسية لنظام معاهدة عدم الانتشار البرنامج النووي لكوريا الشمالية. وما لم يحسم هذا التحدي بدقة، فإنه سيشكل سابقة مزعجة، ويسبب ضررا لا يمكن إصلاحه لنظام معاهدة عدم الانتشار ويهدد كذلك استقرار منطقة شمال شرقي آسيا بأكملها. وموقف بلادي الراسخ هو أنه ينبغي لتسوية هذه المسألة كفالة الشفافية التامة للبرامج النووية لكوريا الشمالية الماضية والحاضرة والمستقبلية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لتعهداتها بموجب اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتمسك بالتزامها بموجب الإعلان المشترك لنزع الصبغة النووية عن شبه الجزيرة الكورية.

يود وفدي أن ينوه بالنتيجة الايجابية للمحادثات الرفيعة المستوى بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جنيف. وترى حكومتي أن الاتفاق الأمريكي الكوري الشمالي يوفر أساسا هاما لحل المسألة النووية لكوريا الشمالية وصيانة الاستقرار والسلم في شبه الجزيرة الكورية. ولكن الحل المطلق للمسألة النووية سيتوقف على التنفيذ الأمين لاتفاق جنيف من جانب كوريا الشمالية.

أود أن أختتم هذه الفرصة لأؤكد على موقف حكومتي بأن كوريا الشمالية اذا أرادت أن تفي بالتزاماتها بحسن نية، فإننا على استعداد تام لإتاحة مواردنا التكنولوجية والمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بروح الرضاء المتبادل، ولمساعدتها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

بالإضافة الى التزام جمهورية كوريا بعدم الانتشار النووي فهي متفانية بنفس القدر من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والإعدادات الجارية في لاهاي تمثل خطوة رئيسية صوب هدفنا. وتحقيقا لنظام فعال لعدم الانتشار في هذا المجال، من المهم كفالة الامتثال العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتزمع جمهورية كوريا أن تصادق على الاتفاقية في المستقبل القريب وتحث بشدة البلدان التي لم تمتثل بعد للاتفاقية بأن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح أن المؤتمر الخاص باتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي انعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام أرسى دعامة قوية لوضع تدابير التحقق اللازمة التي ستؤدي الى التنفيذ الفعال للاتفاقية. ويحدونا وطيد الأمل أن يتسنى للفريق المخصص، الذي من المقرر أن يبدأ أعماله في كانون الثاني/يناير من العام المقبل، أن يعرض تقريره على المجتمع الدولي في وقت مبكر.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة بوسعنا أن نتبين أن الأسلحة التقليدية بدأت تكتسب أهمية لا تقل عن أهمية أسلحة الدمار الشامل، والترتيبات الأمنية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بدأت تكتسب دلالة أكبر من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد ترحب جمهورية كوريا بالمناقشات المثمرة في المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في شهر تموز/يوليه الماضي في بانكوك. إن منطقة آسيا - المحيط الهادئ، إذ تتألف من بلدان ذات خلفيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة، لديها حاجة حيوية لإجراء حوار داخل اقليمها من أجل خفض التوترات المحتملة وبناء الثقة المتبادلة. ومن الواضح أن الحوار بشأن المسائل الأمنية في منطقة شمال شرقي آسيا دون الإقليمية يتمم هذا الاطار الذي يشمل الإقليم كله. وجمهورية كوريا على استعداد لتقديم جهودها سعيا الى هذا الحوار.

إن تجربتنا على مدى سنتين بالنسبة لسجل الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية تجربة إيجابية جدا. ونظرا لأن الاشتراك العالمي في السجل أمر حيوي لنجاحه، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على الاشتراك في مسعى الأمم المتحدة هذا بأقصى قدر من النشاط. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن المحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وافق مؤخرا على تعزيز اشتراك دوله الأعضاء في سجل الأمم المتحدة.

ولا بد أن نضع في اعتبارنا أننا في غمرة تحول تاريخي نجد فيه أن شكل العلاقات الدولية يستند بشكل متزايد الى الوفاق السلمي والتعاون والتكافل. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يقترح النقاط التالية باعتبارها أهدافا ممكنة لمناقشاتنا خلال هذه الدورة للجنة الأولى.

أولا، إن آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح ينبغي أن تتكيف مع الواقع الجديد. وقد بدأت اللجنة الأولى وبنجاح برنامجا لترشيد أساليب عملها وبنود جدول أعمالها. وهذه الممارسة ينبغي أن تتواصل، وينبغي أيضا البت قريبا في المسألة المعلقة المتصلة بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ويأمل وفدي أن تقوم البلدان التي لديها تحفظات بشأن هذا الموضوع بإعادة النظر في موقفها بما يتمشى والواقع الدولي الجديد.

ثانيا، إن هذه الدورة للجنة الأولى ينبغي أن تبذل قصارى جهدها لتشجيع وتسهيل تبادل الآراء بين الدول الأعضاء من أجل الإعداد لمؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل. ويناشد وفدي جميع الدول الأعضاء أن تشتراك اشتراكا كاملا وبناء في المناقشات حتى يتسنى لنا تفادي مواجهات جديدة والمضي قدما في أعمالنا التحضيرية.

أخيرا ينبغي لنا في هذه الدورة أن نستطلع امكانية توسيع اعتباراتنا فيما يتجاوز مسائل نزع السلاح بحيث تشمل مسائل متعلقة بالأمن الدولي أبعد مدى وأكثر الحاحا.

السيد كوهوت (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدى الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام، منصب رئيس اللجنة الأولى. ونحن نثق ثقة كاملة في ادارتكم الماهرة لعملنا الجماعي. كما أود أن اهنئ سائر أعضاء هيئة المكتب.

بعد نهاية الحرب الباردة يبدو أننا نعيش، من وجهة النظر العالمية، في عالم أكثر استقرارا وأمنا. ومع ذلك يبدو أن جدول أعمال نزع السلاح على نفس القدر من الازدحام الذي شهده في الماضي إن لم يكن أكثر ازدحاما. وفي الآونة الأخيرة تحققت نتائج هامة، مثل ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت ذاته، نحاول تعزيز الاتفاقيات التي أبرمت في الماضي وجعل التحقق من تنفيذها أمرا ممكنا. ولقد بزغت أخطار جديدة أيضا، خاصة فيما يتصل بخطر انتشار أنواع متنوعة من أسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها.

وبلدي، انطلاقا من اهتمامه بأمنه، وسعيه في الوقت ذاته الى التماس تحالفات جديدة، يحاول أن يدلي بدلوه في جميع الجهود الرامية الى تخفيض مستوى التسلح وزيادة الثقة.

في غضون أشهر سنجتمع هنا مرة أخرى لاتخاذ خطوة ذات أهمية حاسمة - ألا وهي تأكيد صلاحية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديد العمل بها الى ما بعد عام ١٩٩٥. وترى الجمهورية التشيكية أن هذا التمديد ينبغي أن يكون لفترة غير محددة وغير مشروط. وإن فاعلية المعاهدة يمكن أن يزيد منها انضمام الدول التي اختارت على مدى الـ ٢٥ سنة الماضية ألا تنضم اليها.

من الواضح أن من الضروري اتخاذ خطوات اضافية في ميدان نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، شعرنا بالتشجيع عندما سمعنا أن الولايات المتحدة وروسيا، بمجرد بدء نفاذ المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها وتصديق البلدين على المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها سيشرعان فورا في إزالة الرؤوس النووية المقرر التخلص منها بموجب المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

إن قضية نزع السلاح النووي يمكن أن تخدم على أفضل نحو ممكن بتمديد معاهدة عدم الانتشار تمديدا غير محدود وغير مشروط، الأمر الذي يعطيها مركزا دائما. وإن محاولات تنقيح المعاهدة أو تمديدها لفترة محدودة يمكن أن تعني المجازفة بإضعاف أساس الجهود الأخرى الرامية الى نزع السلاح النووي.

إن مؤتمر نزع السلاح في جنيف بدأ أخيرا في التفاوض بشأن بند جدول أعماله الذي يكتسي أعلى أولوية وأقصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب. إن إعلان أربع دول نووية وقفا اختياريا للتجارب النووية هيأ دونما شك مناخا مؤاتيا للمفاوضات. ونحن نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في فريقي العمل ذوي الصلة في ظل إدارة أصدقاء الرئيس. إن اسهام فريق الخبراء العلميين كان قيما هذا العام حيث ركز بشكل مباشر على احتياجات الصياغة للمعاهدة المقبلة للحظر الشامل للتجارب.

وتفضل الجمهورية التشيكية أن تشمل المعاهدة جميع التفجيرات النووية بما في ذلك تلك المسماة بالتفجيرات السلمية، مع عدم الأخذ بأي منحى تدرجي. والمعاهدة ينبغي أن تكون عالمية وأن يتم التفاوض عليها بشكل يتسم بالشفافية وأن تكون بطبيعتها غير تمييزية، وأن تكفل حقوقا والتزامات متساوية لجميع الدول الأطراف فيها. والمعاهدة ستحتاج الى نظام موثوق به للتحقق يستند الى تبادل البيانات عن الاهتزازات الأرضية. ولا يزال يجري الأخذ باختيار أساليب مكملة لا تعتمد على الاهتزازات. وينبغي في رأينا توخي الحذر في هذا الاختيار على أساس النسبة بين التكلفة والأداء. ومن وجهة النظر التقنية البحتة هناك أسباب وجيهة لتوخي النهج التدريجي وأعني البدء بالأساليب المكملة التي لا تعتمد على الاهتزازات الأرضية وعدم التوسع في هذا الا إذا تبين دون أدنى شك أن الأساليب الجديدة ضرورية فعلا. وينبغي أن نتحاشى استثمار موارد مفرطة في تكنولوجيات غريبة لرصد المحيطات والغلاف الجوي والفضاء الخارجي. إن تكلفة نظام التحقق ينبغي ابقاؤها عند مستوى منخفض في حدود المعقول.

إن الدور الرئيسي لنظام التحقق ستقوم به منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب المستقبلة. وخاصة مكونها الرئيسي المتمثل في المركز الدولي للبيانات. ونحن نفضل أن يتسنى للمنظمة أن تعمل بشكل مستقل وتكون مسؤولة ليس عن تجميع البيانات فحسب بل أيضا عن تبادل البيانات وكذلك عن تفسير البيانات. وهذا من شأنه أن يكفل للدول الأطراف امكانية الوصول بالكامل الى المعلومات ذات الصلة. وفي الوقت ذاته ستيسر شفافية وعلانية أنشطة المنظمة لأي دولة أن تقوم بنفسها بتجهيز البيانات الخام إذا ما رغبت في ذلك. كذلك ينبغي أن تكون للمنظمة السلطة في فرض الجزاءات إذا ما اقتضى ذلك الحرص على الامتثال للمعاهدة.

ولعله سيكون من المشجع دونما شك أن يتم الاتفاق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في الربيع القادم. لكن ليس هناك ما يدعو الى اليأس حتى إذا لم يتم استكمال نص مشروع المعاهدة حتى ذلك الوقت. المهم هو الجدية التي يوالي بها المفاوضون في جنيف عملهم بشأن المسألة وديناميات عملية التفاوض الجارية التي ستمتد الى ما بعد الدورة العادية لمؤتمر نزع السلاح.

وتزمع الجمهورية التشيكية أن تشارك في العام القادم في التجربة التقنية الرئيسية الثالثة لفريق الخبراء العلميين المخصص. وسيكون لهذه التجربة أهمية خاصة لأنها ستتيح للمتفاوضين حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب في جنيف الحصول على معلومات وخبرة قيمة على أساس مستمر. ويمكن للنظام التجريبي أن يرسي البنية الأساسية التي قد تصبح مفيدة في وضع نظام تحقق نهائي. وفي عام ١٩٩٠، أقمنا محطة للتجارب الاهتزازية في مورافيا الجنوبية. وهذه المحطة مناسبة بشكل خاص، بسبب موقعها، لرصد التفجيرات النووية الجوفية. وقد ثبت ذلك خلال التجربة الثانية لفريق الخبراء العلميين المخصص، عندما نفذت ثلاث تجارب نووية في موقع للتجارب في المحيط الهادئ، وكانت محطتنا للتجارب الاهتزازية من بين المحطات القليلة التي اكتشفت جميع هذه التجارب. كما سجلت المحطة بدقة بالغة التفجير النووي المؤسف الذي أجري في الصين. وسيشعر وفدي بارتياح كبير إذا اتخذت الجمعية

العامة بالاجماع قرارا قويا دعما لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، مثلما فعلنا في العام الماضي.

ومن المسلم به أن جهود منع الانتشار لن تكون مفيدة إلا إذا توفر في مؤتمر نزع السلاح الاستعداد للتفاوض حول معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى. ومن المشجع أنه تم أخيرا التوصل الى الاتفاق على أن مؤتمر جنيف يعد المحفل الملائم للتفاوض على هذه المعاهدة. لذلك نؤيد إنشاء لجنة مخصصة في جنيف لهذا الغرض، تتمتع بولاية مبسطة تمكنها من إجراء مفاوضات موضوعية لمعاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دوليا، لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير الأخرى. ومن المسائل الأولى التي ينبغي أن تعالجها هذه اللجنة مسألة نطاق معاهدة "الوقف" في المستقبل وامكانية التحقق منها. وستحمل أي خطوة ايجابية يحققها مؤتمر جنيف صوب حظر انتاج المواد الانشطارية رسالة طيبة الى المؤتمر القادم لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار.

إن الدول التي تحترم التزاماتها بعد الانتشار تستحق الحصول على ضمانات من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونحن نؤيد الأخذ بنهج ثنائي المسار في مؤتمر نزع السلاح: البحث عن صيغة مشتركة لضمانات الأمن السلبية وبذل جهود موازية من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتنسيق ضمانات الأمن السلبية لكل منها. وينبغي مراعاة التغييرات الأخيرة التي طرأت على الحالة الدولية، وكذلك الفائدة من التقليل الى أدنى حد من خطر زيادة انتشار الأسلحة النووية. وإذا وجدت صيغة لضمانات الأمن السلبية المشتركة، فيمكن بالطبع تطبيقها على الدول الأطراف في المعاهدة أو على التعهدات الملزمة دوليا بعدم حيازة أجهزة التفجير النووية.

وظهرت في الآونة الأخيرة مشكلة جديدة في ميدان عدم الانتشار النووي، هي النقل غير المشروع للمواد الانشطارية. وتدرك الجمهورية التشيكية إدراكا تاما خطورة هذه المسألة، وهي على استعداد للانضمام الى الجهود الدولية الرامية الى وقف هذا النشاط الخطير. إن النقل غير المشروع للمواد الانشطارية لا ينبع من أراضينا. ولكننا لا نستطيع أن نمنع محاولات نقلها عبر الجمهورية التشيكية. ونحن على استعداد لتحمل مسؤوليتنا في مراقبة الحدود وتبادل المعلومات ذات الصلة، وعلى استعداد لزيادة كفاءة هذه الأنشطة بأكبر قدر ممكن. فهذه واحدة من التحديات الأمنية الأكثر الحاحا التي يواجهها العالم وذلك في ضوء محاولات تهريب الأسلحة الى الارهابيين.

وينبغي لنا أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي الى الأخطار الجسيمة التي تشكلها الألغام البرية، خاصة على السكان المدنيين. ونرحب بالجهود التي يبذلها فريق الخبراء لتعزيز البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة اللاانسانية وجعله قابلا للتحقق بسهولة أكبر. وقد قدمت اقتراحات مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بامكانية الكشف عن الألغام البرية وإبطال مفعولها بعد نهاية الصراعات. ونحن نؤيد معظم هذه المقترحات. واستمعنا باهتمام الى الاقتراحات الأخرى التي قدمتها الولايات المتحدة في هذا الشأن وسنقوم بدراستها بعناية.

إن بلدي يؤيد فكرة تجميد تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وقد اعلنت حكومة الجمهورية التشيكية في ٥ تشرين الأول/اكتوبر عن تجميد تصدير هذه الألغام لفترة ثلاث سنوات. ونؤيد أيضا تأييدا تاما الدعوة الى القيام ببرنامج شامل للمساعدة في تطهير الألغام.

ويلزم باستمرار معالجة خطر الانتشار غير المتحكم فيه لأسلحة الدمار الشامل ومركبات إيصالها. ولهذا السبب، اهتمت الجمهورية التشيكية اهتماما شديدا بأنشطة "فريق استراليا" ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ونحن نراقب عن كثب لنرى ما هو الترتيب الذي سيحل محل اللجنة التنسيقية لأجهزة مراقبة الصادرات الاستراتيجية المتعددة الأطراف التي تم الغاؤها.

والمسألة الأخرى التي تبعث على القلق هي أن خطر الأسلحة البيولوجية لم يتلاش بانتهاء الحرب الباردة. والمجتمع الدولي يدرك جيدا الحاجة الى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لأنها تفتقد الى أساليب التحقق الملزمة قانونا لضمان الامتثال لأحكامها. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه المؤتمر الخاص في جنيف قبل بضعة أيام بمواصلة أعماله على مستوى الخبراء وإعداد المقترحات المحددة للمؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية في عام ١٩٩٦. ونؤيد وضع صك ملزم قانونا ينطبق على جميع الأنشطة والمنشآت ذات الصلة بالاتفاقية.

ومن الأهمية بمكان ألا يعيق هذا الصك التطور الاقتصادي أو التكنولوجي للدول الأطراف في الاتفاقية أو التعاون الدولي في ميدان الأنشطة البيولوجية السلمية. ونحن نشاطر الرأي بأن ترتيبات التحقق المستقبلية ينبغي أن تتكون من اعلانات الزامية عن المنشآت البيولوجية وعن التحقق في الموقع، وبصورة رئيسية في حالة وجود ادعاءات باستخدامها. وأيا كان نظام التحقق المتفق عليه، فينبغي أن يتسم بالكفاءة بأكبر قدر ممكن، مع الابقاء على فعالية التكلفة قدر الإمكان.

وتتمثل المهمة الملحة الأخرى اليوم في دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وبلدي يعمل من أجل التصديق على الاتفاقية، ونأمل في إنجاز ذلك قريبا. فالتشريعات الضرورية يجري إعدادها الآن وكذلك الترتيبات الإدارية ذات الصلة من أجل تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك إنشاء سلطة وطنية دائمة.

ومن أجل تبادل الخبرة في الإعداد لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، نظمت الجمهورية التشيكية في شهر حزيران/يونيه الماضي، بالاشتراك مع الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ندوة إقليمية عن تبادل الخبرة العملية في إجراءات التنفيذ الوطني للاتفاقية. وجرى خلال الندوة تنظيم عرض في مدينة برنو عن معدات وأساليب حماية المفتشين.

وما من شك في أن زيادة الشفافية في التسلح ستعود بالفائدة على أمن جميع الدول. وفي السنتين الماضيتين قدم بالفعل عدد لا بأس به من الدول، وإن كان لا يتجاوز نصف أعضاء الأمم المتحدة، معلومات الى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وقدمت الجمهورية التشيكية بياناتها في السنة الماضية بعد اسبوعين من وجودها. وقدمنا هذا العام أيضا بياناتنا عن الممتلكات والمشتريات العسكرية عن طريق الانتاج الوطني. وهذا يدلل على تأييدنا لزيادة توسيع السجل.

ويجري بحث عدد من المقترحات المثيرة للاهتمام المتصلة بتدابير بناء الثقة في مؤتمر نزع السلاح. وبينما يجري تطويرها، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يستفيد من الخبرة المكتسبة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي شرع منذ سنوات بتنفيذ تدابير واسعة النطاق لبناء الثقة، وبدأ أيضا في الآونة الأخيرة بتدمير الأسلحة الثقيلة وإجراء عمليات التفتيش الموقعي.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها السفير فون واغنر بغية إعادة هيكلة أعمال اللجنة الأولى. وتبدو بعض المقترحات التي جرت مناقشتها ذات طابع تقني؛ بينما يقترح بعضها إجراء تغييرات هيكلية عميقة على عملنا. وتؤيد بلادي معظم المقترحات المقدمة وتأمل في أن تتاح للجنة الأولى الفرصة للتركيز على المشاكل الأساسية في جدول أعمالها ومعالجتها بكفاءة أكبر.

إن الجمهورية التشيكية ليست عضوا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. غير أننا، باعتبارنا إحدى الدولتين اللتين خلفتا الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الاتحادية، نمتلك قدرا كبيرا من الخبرة في عدد من المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وخبيرنا يشارك بنشاط في فريق الخبراء العلميين المخصص. وباختصار، نعتقد أننا نستحق أن نصبح عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وجميع البلدان التي تبدي الاستعداد للمساهمة في أعمال المؤتمر، والقادرة على تقديم المساهمة، ينبغي أن تُعطى الفرصة للقيام بذلك. وليست هناك في الوقت الحاضر طلبات عديدة حتى يتردد المؤتمر كثيرا في اتخاذ الخطوة المرغوب فيها بزيادة عضويته للمرة الأولى في ١٦ عاما. على سبيل المثال، ليس من الطبيعي أن يُنكر باستمرار على البلدان الراغبة في المشاركة في المفاوضات وفي تنفيذ معاهدة للحظر الشامل مستقبلا إمكانية أن تصبح عضوا في مؤتمر نزع السلاح. ونلاحظ أن عددا من الدول الأعضاء في المؤتمر يبدو متفهما ذلك ومؤيدا قبول جميع الدول الراغبة في الانضمام إلى تلك الهيئة في وقت مبكر. ونحن نشكر كل الذين تكلموا مؤيدين طلبات الدول غير الأعضاء. ولسوء الحظ، لا يسعنا في الوقت الحاضر الا أن نأسف لأن القرار المتعلق بتوسيع مؤتمر نزع السلاح يبدو أنه أجل مرة أخرى حتى دورة ١٩٩٥.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية، سيدي، أن أعرب عن ارتياح وفدي لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأنا واثق بأن اللجنة ستسر غاية السرور بالنتائج التي ستتحقق تحت رئاستكم، وبوسعكم الاعتماد على دعم وفد بلدي لكم وتعاونه الكامل معكم. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ سائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم لمناصبهم السامية.

وينبغي أن يُنظر إلى عملية نزع السلاح باعتبارها جزءا هاما لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي، وتجنب التهديدات التي يتعرض لها السلم، ومنع حدوث الصراعات. وإذا نظر إلى تلك العملية من ذلك المنظور، فستكتسي أهمية أكبر وتسهم إسهاما ضروريا جدا في تحقيق الأمن الدولي والسعي نحو سلم عالمي دائم. ووفد جمهورية مقدونيا سيعمل بتلك الروح وفي ذلك الاتجاه.

وفي هذا الشأن، أود أن أردد بيان الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي حينما قال:

"إن إحراز تقدم في الأمن الدولي وفي نزع السلاح يعتمد على مواصلة هذا النهج المتكامل". (A/49/C.1/PV.3، ص ٢)

وتعتمد مصداقية الجهود الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى حد كبير جدا على قدرة واستعداد المجتمع الدولي على أن يشرك في هذه الجهود جميع الدول - كبيرها وصغيرها، النووية وغير النووية، المتقدمة النمو والنامية. وهذا صحيح بشكل خاص لأننا نعرف تماما أن الحروب ستشمل مستقبلا، من الناحية الواقعية، الدول الصغرى التي لا تشعر بأنها مهددة بحرب نووية عالمية ولكنها تشعر بالقلق البالغ بشأن أمنها بسبب التطورات السلبية في المناطق المجاورة لها. وإرساء الديمقراطية وتحقيق الشفافية في الجهود الدولية في مجال نزع السلاح أساسيان لإحراز التقدم مستقبلا بشأن تحديد الأسلحة ومنع نشوب الصراعات.

ووفدي يعلق أقصى قدر من الأهمية على تنمية علاقات حسن الجوار ويعتبرها أهم عامل في توليد السلم والأمن والتعاون ونزع السلاح في منطقتنا. وبينما نؤكد أهمية هذه العلاقات الطيبة كرادع ضد جميع أنواع الأنشطة غير السلمية، لا نعني أن نقلل من أهمية العوامل الأخرى التي تعزز السلم والأمن والتنمية. وحتى نضع حدا للتطورات غير الصحية الراهنة في منطقتنا، ينبغي للمجتمع الدولي - والأمم المتحدة منه بشكل خاص - أن يصر على المراعاة التامة للقانون الدولي؛ وينبغي له أن يتخذ اجراء ضد أي انتهاك له؛ وينبغي ألا يسمح بأية أعمال انفرادية تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يكون الهدف الأول وقف الحرب في البوسنة والهرسك.

وفي العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بدون تصويت القرار ٨٤/٤٨ باء بشأن تنمية علاقات حسن الجوار بين دول البلقان. وإذ أكدت الجمعية تصميمها على ضرورة أن تعيش جميع الأمم في جو من السلم وحسن الجوار، أكدت الحاجة الملحة إلى أن تتوحد البلقان في شكل منطقة سلم وأمن واستقرار وحسن جوار، وبذلك تسهم في صون السلم والأمن الدوليين، فتزيد إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لجميع شعوبها. والتقرير المطلوب من الأمين العام تقديمه بمقتضى هذا القرار ستناقشه الجمعية العامة العام القادم في دورتها الخمسين.

وغني عن البيان أن الأمر سيتطلب إعدادا جادا للغاية للمناقشات المقبلة. وقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء، لا سيما دول منطقة البلقان، وكذلك آراء المنظمات الدولية والهيئات المختصة بالأمم المتحدة بشأن تنمية علاقات حسن الجوار في المنطقة والتدابير والأنشطة الوقائية الرامية إلى خلق منطقة سلم وتعاون مستقرة في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠.

ونتيجة مداولات العام المقبل ينبغي أن يكون وضع برنامج سياسي وتعهد يمكنان جميع أمم البلقان من العيش في جو من السلم وحسن الجوار. وينبغي أيضا أن تولد تدابير وسياسات عملية لعلاقات وتعاون بين دول البلقان. والإعداد المهني في الوقت المناسب للمناقشات التي تجري مستقبلا بشأن هذا الأمر البالغ الحساسية من الناحية السياسية - وهو موضوع ذو أولوية بالنسبة لجميع دول البلقان - يتطلب نهجا خاصا وجهودا يبذلها الأمين العام ونحن واثقون بأنه سيبذلها.

وهذا العام ستناقش اللجنة الأولى مسائل عديدة متعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولكن في مناخ مختلف قليلا عن المناخ الذي كان سائدا في العام الماضي. ففي العام الماضي، كان لدينا انطباع بأن أهم إنجاز في مجال نزع السلاح - أي اختتام المفاوضات المتعلقة باتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية - كان قريبا وأن التركيز على الدبلوماسية الوقائية من شأنه أن يحسن بشكل كبير حالة الأمن الدولي. وهذا العام، علينا أن نواجه حقيقة أنه لم يتسن اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، كما كنا نأمل، وأن العديد من الصراعات ظلت تهدد الأمن الدولي.

ومما يؤسف له، أن عدد البلدان التي تشعر بأنها مهددة لم ينقص. وفي العام القادم ينبغي أن تركز جهودنا الأولية على النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي وتمديد

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر التجارب في وقت مبكر، ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. ومعاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تمد إلى ما لا نهاية ودون قيد أو شرط.

إن وفد بلدي ينتمي إلى مجموعة الوفود التي دافعت عن إيلاء أولوية عليا لتحديد الأسلحة التقليدية. ونحن نحبذ جدا المساعي الرامية إلى تعزيز الشفافية في الأسلحة التقليدية، وعلى ثقة بأن الأنشطة في هذا الميدان بإمكانها أن تساعد مساعدة هائلة في تعزيز عملية بناء الثقة بين بلدان عديدة. وهذا مهم بصورة خاصة لمنطقتنا، منطقة البلقان التي، كما هو معروف جدا، تعج بجميع أنواع الأسلحة التقليدية. وينبغي دائما ألا يغرب عن بالنا أن سباق الأسلحة التقليدية يمكن أن يتسبب بأزمات محلية يمكن أن تتطور بسرعة إلى صراعات دولية مسلحة.

والواضح أننا نحتاج إلى ما هو أكثر بكثير من سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. لذلك يحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة هذه السنة من توصية الجمعية العامة باعتماد موقف أكثر حزما تجاه هذه المسألة. وينبغي لمداولات اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح أن تساعد في هذا المسعى. ووفدي مهتم على نحو خاص بسبب الأثر الذي يترتب على التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية في منطقتنا. لذلك نحن على اقتناع بأن من الضروري اتخاذ تدابير عملية لزيادة الانفتاح والشفافية في هذا الميدان.

ومنع المنازعات أو الأزمات التي يمكن أن تتحول بسهولة إلى صراعات مسلحة جانب هام جدا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا في سبيل زيادة الأمن الدولي والموارد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الإضافية السخية من أجل التنمية. ويسرنا أن الأمين العام لا يدخر جهدا في هذا المسعى.

وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بالمداولات الهامة جدا التي نظمتها مؤسسة سان ريمو الدولية للقانون الإنساني. لقد أيد جميع المشاركين تأييدا قويا التدابير والسياسات الوقائية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ووفد بلدي مع الرأي بأن الأنشطة الحالية التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا الميدان أنشطة هامة؛ مع ذلك، نشعر جميعا أن بالإمكان القيام بالمزيد. فهناك حالات صراع عديدة تسببت فيها مشاكل الماضي الوطنية والإقليمية غير المحلولة، التي زالت أسباب وجودها الآن، ويمكن حلها بسهولة لو أمكن حشد الإدارة السياسية لحلها.

ويشاطر وفد بلدي الرأي بأن الدورة الحالية ينبغي أن تفعل كل شيء ممكن للوصول بمداولاتنا بشأن مسألة الألغام البرية إلى خاتمة ناجحة، لأننا لا نرى سببا للتأخير في ذلك.

ووفد بلدي سيساعد في بذل الجهود الضرورية من أجل حظر إنتاج المزيد من المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي، وأيضا في تحقيق مطلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتوفير ضمانات أمنية دولية أقوى وملزمة قانونا. ونحن بالطبع، نؤيد السياسات والتدابير الإيجابية المتعلقة بالأبعاد الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونجري أنشطة عديدة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، التي نأمل في أن تلقى النجاح.

هذه السنة، على غرار السنة الماضية، سنعتمد مشاريع قرارات عديدة بشأن مختلف جوانب تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وحالة الأمن الدولي. ويحدونا الأمل في أن يهدف كل منها إلى تحسين حالة الأمن الدولي، ودفع قضية التنمية إلى الأمام كي يتسنى لجميع الدول أن تشعر بالأمان وليس بالتهديد.

السيد دزفيرو (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي يهنئكم، سيدي، ويهنئ بلدكم، إكوادور، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن قيادتكم ستسفر عن نجاح أعمالنا. ونعرب أيضا عن شكرنا للسفير الألماني فون واغنر على قيادته اللجنة في العام الماضي.

وترحب زمبابوي بالخطوات التي اتخذت في السنوات الماضية في ميدان نزع السلاح. وأن إبرام اتفاقية للأسلحة التقليدية، وإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وجوانب التقدم الأخيرة في نزع السلاح النووي على الصعيد الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، كلها خطوات تتجه إلى الهدف الصحيح، هدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ولا يسع وفدي إلا أن يعرب عن قلقه مما لا يزال يتعين القيام به. والحقيقة المحزنة أنه حتى بعد تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة

الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها تنفيذا كاملا، سيبقى من الأسلحة النووية ما يكفي لتدمير العالم عدة مرات.

ونود أن نؤكد مجددا أن نزع السلاح النووي مسألة متعددة الأطراف وليست ثنائية. وفي هذا الصدد، اتخذ وزراء الشؤون الخارجية لحركة عدم الانحياز قرارا بالإجماع، في اجتماعهم في القاهرة في حزيران/يونيه من هذا العام - وأكدوا قرارهم من جديد، وبالإجماع أيضا، قبل أسبوعين فقط، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، في اجتماع وزراء الخارجية ورؤساء الوفود إلى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة - بأن يعيدوا تقديم، ويطلبوا التصويت على مشروع القرار الذي يطلب إلى الجمعية العامة أن تطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن شرعية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بموجب القانون الدولي، قرارا مناسب وجاء في أوانه.

واسمحوا لي أن أشير إلى مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتوقع عقده في آذار/مارس ١٩٩٥. تؤمن زمبابوي بأن المعاهدة صك دولي هام في ميدان نزع السلاح. غير أن ما تتصف به المعاهدة من طبيعة تمييزية لا يمكن إنكاره. والحقيقة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تف بالتزاماتها، بموجب أحكام المعاهدة، بتخفيض ترساناتها النووية وإزالتها، وبمساعدة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الاستعمالات السلمية للطاقة النووية. ونشعر بخيبة أمل أيضا إزاء قيام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بعرقلة الإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، الأمر الذي كان يعطي، برأينا، دليلا على حُسن نيتها. وفي ضوء ما تقدم، لن تتمكن زمبابوي من تأييد التمديد اللامحدود وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار ما لم تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية رسميا بتخفيض وإزالة ترساناتها النووية ضمن جدول زمني محدد.

ونحن نتفق مع أميننا العام على وجوب أن يُنظر في نزع السلاح بجميع جوانبه دون استثناء أية فئة من الأسلحة. وستعترف كذلك بأن الأسلحة التقليدية هي التي أذكت نيران الصراعات في البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا. وفي هذا الصدد، إذ نعترف بأن انتشار الأسلحة التقليدية ناجم جزئيا عن الحرب الباردة، نعتقد أن الدول المزودة يجب أن تتحمل القسط الأكبر من اللوم على الانتشار المتواصل. لذلك، نطالب بإيجاد صكوك دولية تقوم بتنظيم ورصد انتاج الأسلحة التقليدية أو بيعها أو نقلها. وينبغي للدول التي تنتج الأسلحة ألا تستهدي بدافع الربح فقط. ينبغي لها أن تتحمل مسؤولية اجتماعية دولية، وأن تكفل عدم إتاحة هذه الأسلحة في مناطق الصراع في شتى أرجاء العالم.

ويجب أن تتضمن الجهود التي تُبذل من أجل تعزيز نزع السلاح العام والكامل نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي على السواء. ووفد زمبابوي، مثل وفود عديدة أخرى، أصيب بخيبة أمل لأن قرار الجمعية العامة الذي اتخذته في دورتها التاسعة والأربعين والذي يحث مؤتمر نزع السلاح على تحقيق توافق مبكر في الآراء بشأن تمديد عضويته لم يؤت ثماره. ولقد وفرت الجهود التي بذلها السفير سوليفان، ممثل استراليا، أساسا جيدا لتحقيق التقدم في هذه المسألة الملحة. والواضح أن العضوية الحالية للمؤتمر لا تتناسب مع احتياجات تحديد الأسلحة ونزع السلاح اليوم. لذلك، يحدونا الأمل في أن يلين أولئك الذين يعوقون هذا التوسيع المستحق منذ زمن بعيد، ويمكّنوا المؤتمر من الحصول على تمثيل أوسع هو في أمس الحاجة إليه يعطيه سلطة معنوية وسياسية إضافية.

أخيرا، ترحب زمبابوي بالتقدم الثابت الذي أحرز صوب إبرام المعاهدة التي تجعل من افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتي نرجو أن تُعتمد في أوائل عام ١٩٩٥.

السيد تابوبي (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد ناميبيا، أود أن أبدأ بياني بتهنئة الرئيس بمناسبة انتخابه، وأود أن أهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. أود بالمثل أن أهنئ سلف الرئيس البارز، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية. واسمحوا لي أن أعرب عن اقتناعي بأن اللجنة ستتمكن تحت القيادة الحكيمة لرئيسها، من انجاز أعمالها بنجاح، وأن اؤكد له أن وفدي سيتعاون معه في الاضطلاع بهذه الأعمال.

وما برح موضوع تحديد الأسلحة، وقضايا نزع السلاح، والأسلحة النووية وانتشارها سبب انشغال للمجتمع الدولي. فمع نهاية المواجهة بين الشرق والغرب، والتغيرات العميقة التي حدثت، تزايدت الآمال في أن نتمكن من أن نبني الآن عالما أكثر أمنا وخاليا من خطر التهديد المستمر بعدم الاستقرار. بيد أن حالات عدم الاستقرار التي تعم مناطق عديدة والتي تتميز

بالتنافسات السياسية والدينية والعرقية، تؤكد أن آمالنا كانت سابقة لأوانها.

إننا نعيش فترة يسودها عدم اليقين الذي من المحتمل أن يؤدي الى عدم استقرار عالمي له تكلفة باهظة من حيث المعاناة الانسانية. وأوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالانتشار النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى لا تزال قائمة، وبالإضافة الى ذلك توجد مسألة أخرى معقدة ومتأصلة وأكثر اتساعا، هي مسألة انتشار الأسلحة التقليدية.

ونتيجة لهذه التطورات على وجه الدقة ترحب حكومة ناميبيا بالمبادرات الجديدة بشأن قضايا نزع السلاح وبشأن السيطرة على انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد تشيد ناميبيا بقيام طرفي معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها حاليا بإبطال مفعول وتفكيك منظومات الأسلحة الاستراتيجية. والواقع أن المجتمع الدولي كله يقع عليه التزام أدبي بالعمل على تحقيق تقدم ملموس في ميادين نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار والشفافية في نقل الأسلحة وتدابير بناء الثقة، فهذا كله يمكن أن يسهم إسهاما حاسما في صيانة السلم والأمن الدوليين.

لقد أعربنا عن التزامنا بقضايا نزع السلاح باستضافة حلقات دراسة واجتماعات في منطقتنا بشأن تدابير بناء الثقة. والواقع أن ناميبيا استضافت في الفترة من ١٦ الى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المعني بإعداد مشروع اتفاقية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، ذلك لأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا يؤكد صدق جميع الدول الأفريقية في اصرارها على معارضة انتشار الأسلحة النووية في القارة، وعلى الصعيد العالمي. وينبغي كذلك أن نشير الى أن ناميبيا، وهي عضو نشط في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، لا تلتزم فقط بتعزيز التجارة، بما في ذلك تطوير مصايد الأسماك والموارد البحرية في المنطقة، ولكن أيضا بالمحافظة على بقاء المنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتلاحظ ناميبيا الدور الأساسي الذي تقوم به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) في تحقيق الاستقرار العالمي، ونحن نعتقد أن مؤتمر الاستعراض والتمديد المقبل سيوفر فرصة ذهبية لاستعراض وتقييم المعاهدة وسد الثغرات الموجودة بها لتصبح صكا للقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وهناك موضوعات أخرى حيوية مثل نزع السلاح العام والكامل والمناطق الخالية من الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تحتاج الى مناقشة وحسم. وإذا ما تحقق توافق آراء بشأن هذه المسائل وغيرها من الاهتمامات المتصلة، يمكننا أن نحسم مسألة تمديد معاهدة عدم الانتشار سواء كان هذا التمديد محدودا أو غير محدود، بما يرضي جميع الدول، النووية وغير النووية، الأطراف في المعاهدة.

وتؤيد ناميبيا تمديد معاهدة عدم الانتشار وقد انضمت إليها بالفعل. مع ذلك يحق لنا أن نسأل لماذا يسمح للدول التي تمتلك قدرة على صنع الأسلحة النووية بالاحتفاظ بتلك الأسلحة ما دامت قد اعتبرت غير مرغوب فيها وضارة؟ ويتبع ذلك أن خصوصية نادي الدول الحائزة للأسلحة النووية ومركزها ك "بقرة مقدسة" لا يمكن الدفاع عنهما الى الأبد.

وفي الوقت الذي تلتزم فيه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمعاهدة عدم الانتشار وبترتيبات أخرى، من الضروري أن تحصل تلك الدول على ضمانات ملزمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك، لا تطالب ناميبيا بالتطبيق العالمي لمعاهدة عدم الانتشار فقط ولكن أيضا بإضفاء شعور بالإلحاح على المفاوضات الخاصة بتدمير الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لها.

وفي الختام تؤيد ناميبيا تأييدا كاملا الاقتراح المعروض علينا باستطلاع رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونرى أن هذا العمل ستكون له آثار أكبر فيما يتعلق بحيازة وتطوير ووزع هذه الأسلحة، وسيعجل كما نأمل بإزالتها.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أهنئ الرئيس بمناسبة انتخابه، وأن أهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. ويسعد وفدي أن يعمل تحت القيادة القديرة لرئيس اللجنة. ونتعهد بتقديم تعاوننا وتأييدنا الكاملين ونعرب عن رغبتنا في الإسهام في إنجاح عمله.

لقد أيدت فنزويلا على مر السنين الآليات المتعددة للأمم المتحدة التي تتناول قضية نزع السلاح وذلك لاقتناعنا بأن منظمتنا تضطلع بدور هام جدا في

السعي الى إيجاد حلول للمشاكل العديدة التي تتصل بالسلم والأمن الدوليين.

ولعل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل أهم الإسهامات في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ومحاولة تحرير الموارد لاستخدامها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وحل مشاكل البلدان النامية بشكل خاص، جزء لا يتجزأ من هذه الجهود. غير أننا لا نشعر بالارتياح إزاء النتائج التي تحققت بعد عقود متعددة من العمل. ونرى أن الظروف أصبحت الآن مناسبة لاتخاذ خطوات حاسمة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل تضع حدا للشكوك التي نشأت عن تخزين أسلحة الدمار الشامل وتطوير التكنولوجيات العسكرية الجديدة.

نحن مقتنعون بضرورة بناء سلم أكثر صلابة. وتعرب فنزويلا مرة أخرى عن إيمانها بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك، على سبيل الأولوية، الأسلحة النووية، يشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي. ولهذا السبب نؤكد أهمية وإلحاح المفاوضات لتحقيق الاتفاق على معاهدة تحظر بالكامل التجارب النووية، ويمكن التحقق منها بفعالية وتطبق على نحو عالمي. إننا نعلم بالخطوات الهامة جدا التي اتخذت في هذا الميدان والتي تعتبر معالم تاريخية على الطريق المؤدي الى السلم، ولكننا لا نجد أي مبرر للتجارب النووية التي لا تزال تجري حتى الآن.

وتشارك فنزويلا الوفود الأخرى الأمل في نجاح مؤتمر ١٩٩٥ الخاص بتمديد معاهدة عدم الانتشار وترى أن من الأساسي أن تحسم الخلافات القائمة بشأن مستقبل المعاهدة في الوقت المتبقي حتى انعقاد المؤتمر.

يود وفدي أن يسهم إسهاما متواضعا صوب إيجاد صيغ يمكن أن تساعد على التقريب بين المواقف المتباينة التي تم الإعراب عنها هنا اليوم. وكما هو معروف تماما، تؤيد بلادي الحل الوسط، الذي يقرر طبقا له مؤتمر عام ١٩٩٥ تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنفس الشروط التي اعتمدت أصلا: لا نريد تمديدا لا نهائيا أو غير مشروط، ولا تمديدا لفترة غير محددة وخاضعا لشروط. إننا ببساطة نريد أن تستمر المعاهدة في ظل نفس النظام، بعقد مؤتمر استعراضي كل خمسة أعوام ومؤتمر تمديدي بعد ٣٠ عاما، أي في عام ٢٠٢٥.

وفي نفس الوقت، يجب على الدول النووية أن تلتزم ببذل كل جهد للامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما بموجب المادتين ٤ و ٦ منها. ونحن على اقتناع بأنه بقدر ما تنفذ جميع أحكام الاتفاقية فإن الثقة تتعزز والتقدم يحرز صوب الموافقة المطلقة على اتفاق بعدم الانتشار.

هناك أيضا على جدول أعمالنا للأمن ونزع السلاح مسألة ضمانات الأمن السلبية. ونرى أن التقدم في تنفيذ هذه الضمانات من شأنه أن يخلق أفضل الظروف اللازمة لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. ونثق بأن الشهور القادمة قبل المؤتمر ستحدد التقدم صوب المفاوضات حول صك دولي يعطي الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الضمانات التي تحتاجها فيما يتصل باستخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الأثر المزعزع للاستقرار للتكديس المفرط للأسلحة التقليدية، مما يشيع الريبة بين الدول وبين المناطق. وهنا نحتاج الى بذل قدر أكبر من الجهود للنهوض بتدابير بناء الثقة، بما فيها الشفافية في المعلومات الخاصة بالقضايا العسكرية. ونعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تبذل جهودا جديدة ومتجددة لتعزيز الثقة المتبادلة، وبذلك تساعد على تقليل احتمال نشوب الصراعات بين الدول. ومن بين التدابير الأخرى التي يجدر تبنيها، نولي الأولوية للتبادل المنهجي للمعلومات العسكرية، وجعل سجل الأسلحة التقليدية أكثر فعالية، وزيادة البيانات المتاحة عن طريق إرسال البعثات العسكرية وتطوير المراكز الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة. ويجب أن يبذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه القضايا بحجمها الكامل وتركيز عملنا عليها، بتحديد الوسائل والمحافل التي ينبغي أن توجه إليها المعلومات، دون المساس بالحق المشروع في الدفاع عن النفس وفي الأمن للدول وفي سياق الشفافية المتزايدة التي تنجم عن وجود سجل أكثر فعالية للأسلحة التقليدية.

ونعلق أهمية كبرى على بند جدول الأعمال الخاص بنزع السلاح والتنمية. ويرى وفدي أنه يتعين علينا أن نستعرض معالجتنا لهذا البند، ولا سيما لإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية والعملية التي كانت تستعمل حتى الآن في غايات عسكرية. هناك صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية. ونولي أهمية خاصة للنظام الدولي الجديد البازغ، الذي يهيئ لنا فرصة تاريخية لإحراز تقدم مجد في المجالين على حد سواء. ومن

الناحية العملية، نعتقد أن برنامج العمل المعتمد في عام ١٩٨٧ في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ينبغي أن ينفذ تنفيذا تاما. ففي ذلك المؤتمر التزمت الدول الأعضاء بإعادة تخصيص جزء كبير من الموارد التي تستخدمها في انتاج الأسلحة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية.

وننضم الى الوفود الأخرى في القول بأنه لا بد لنا من ترشيد عمل اللجنة بغية جعله أكثر كفاءة وأن نعيد هيكلة وتنظيم برنامجها السنوي لتشجيع مناقشات تتسم بمزيد من الموضوعية حول المواضيع ذات أقصى درجات الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. ولكن يجب علينا أن نسلم بالتغيرات المؤثرة والإيجابية في النظام الدولي، التي تستدعي تقييما موضوعيا لمسائل نزع السلاح. إن أي تغيرات نعتمدها يجب ألا تتعارض مع الجهود المبذولة في المجالات الأخرى ذات الأولوية بالرغم من المشاكل البازغة حديثا في مجال نزع السلاح.

وفي الدورة الماضية للجمعية العامة أحرز تقدم هام صوب ترشيد جدول أعمال اللجنة الأولى. ونأمل أن نواصل المضي في ذلك الاتجاه في الدورة الحالية. كما نعتقد أن اللجنة الأولى ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدور هام في دراسة البنود الخاصة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح.

ونرى أن مناقشات اللجنة يجب أن تفي بهدفين محددين: يجب علينا أن نواصل استعراض أولوياتنا وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، ويجب علينا أن نسهم في تحديد بنود جديدة والعمل على وضع مبادئ واسعة النطاق بشأنها. فهذا سيحافظ على أداء اللجنة باعتبارها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، نوافق على رأي العديد من البلدان النامية بأنه يجب النظر في قضايا نزع السلاح في محافل عالمية تمثيلية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين طلبوا التكلم ممارسة لحق الرد، أذكر الأعضاء بما يلي:

"تمارس الوفود حقها في الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم وكلما كانت هذه الجلسات مكرسة للنظر في البند نفسه.

"يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد.

"تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق." (المقرر ٤٠١/٣٤، الفقرات ٨-١٠)

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أرد على ما قاله ممثل كوريا الجنوبية عن بلادي. لا يحق لكوريا الجنوبية أن تتكلم عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فهي لم تتفوه بشيء بخصوص الأسلحة النووية الأمريكية في كوريا الجنوبية. ونحن، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والولايات المتحدة الأمريكية نتحمل مسؤولية تلك المسألة. والأفضل لكوريا الجنوبية أن تجلس وتنظر الى ما يحدث بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ولا ينبغي أن تضع أي عراقيل في سبيل المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

لقد ظهر الضيق وعدم الارتياح على ممثل كوريا الجنوبية، لأن جنوب كوريا استبعدت من المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. أن لدينا اقتصادا قويا ومستقلا ويدعم نفسه بنفسه. ولا نعتزم أن نلتمس العون من كوريا الجنوبية. وأشير على السلطات الكورية أن تكف عن التبجح؛ يجدر بها عوضا عن ذلك أن تفكر في الجيوب الفارغة لاقتصاد مستعمر يرزح تحت عدة بلايين من الدولارات من الديون.

السيد ري (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يأسف وفدي حقا إذ يطلب الكلام ردا على بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ممارسة حق الرد إذ أن ذلك البيان، فيما يبدو، لا يستحق الرد. بيد أنني سأدلي ببيان مختصر، وذلك كبيان رسمي في هذه اللجنة.

وفيما يتعلق بمزاعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أن بلدي يعيق الحوار بين الولايات

المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أحيلكم إلى ما سبق أن قاله سفير بلدي بعد ظهر اليوم عن هذا التطور الذي حدث أخيرا.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا أعتقد أن جميع الممثلين في هذه الجلسة شاهدوا اللقاء على التلفزيون مع رئيس جمهورية كوريا الجنوبية السيد كيم يونغ سام. لقد رجا الولايات المتحدة ألا تتنازل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المحادثات، لذلك فإنني أنصح ممثل جمهورية كوريا بأنه كلما حاولت سلطات جمهورية كوريا توجيه التهم لبلدنا، زادت من فضح قلقها وانزعاجها بسبب استبعادها من المحادثات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ستيفانو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آثرت عدم الكلام لنقطة نظامية بعد ظهر اليوم حتى لا أقاطع بيان ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا سابقا. ولهذا فإنني أستخدم الآن حق وفدي في الرد.

وفيما يتصل بالتسمية غير الصحيحة للدولة المعنية المستخدمة في ذلك البيان، أود الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)، الذي قُبلت تلك الدولة بموجبه في الأمم المتحدة،

"بحيث يشار إلى تلك الدولة مؤقتا لجميع الأغراض داخل الأمم المتحدة باسم 'جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا'، وذلك إلى حين تسوية الخلاف الذي نشأ بشأن اسم الدولة." (قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)، الفقرة ٢)

إن ذلك الخلاف لم يحسم حتى الآن.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آسف للكلام في هذه الساعة المتأخرة.

وللأسف أن ممثل اليونان فسر تفسيرا خاطئا قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣). ولسوء الحظ أنه خلط بين عناصر الموضوع، وليست هذه هي المرة الأولى.

إن اسم بلدى هو جمهورية مقدونيا؛ وهو ليس الاسم المكتوب على لوحة الاسم الموضوعة أمامي. إن التعبير المستخدم في لوحة الاسم ليس اسم بلدي. وإذا راق لأحد أن يستخدم هذا التعبير - الإشارة المؤقتة لبلدنا - فبوسعه أو بوسعها القيام بذلك، ولكن فقط إذا رغب أو رغبت في ذلك. إن استخدامه ليس إلزاميا، وليس هناك إلزام على أحد باستخدامه ولا حتى على ممثل اليونان، وهو ما آمل أن يحدث في المستقبل غير البعيد. وأكرر مرة أخرى أن اسم بلدي هو جمهورية مقدونيا. وكل من يريد أن يستخدم اسمنا الدستوري عندما يتوجه إلينا بالحديث له مطلق الحرية في ذلك. وهذا يتمشى تماما مع قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣).

السيد ستيفانو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتوخى الإيجاز.

أود أن أشير إلى أن المسألة ليست مسألة تفسير قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)، إذ أن نص القرار غني عن البيان. ولو كان قد فُسر ليعني أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يمكن الإشارة إليها بخلاف ذلك لأصبح القرار فارغا من أي معنى.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أكرر مرة أخرى أن ممثل اليونان يخلط بين عناصر المسألة. إنه يخلط بين الإشارة والاسم. إن اسم بلدي هو جمهورية مقدونيا. وقرار مجلس الأمن استخدم الإشارة بدلا من اسمنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أذكر جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم حتى الآن قائمة بأعضاء وفودها في اللجنة الأولى أن تتكرم بالقيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة. إن هذا سيمكن الأمانة العامة من أن تعمم رسميا قائمة أعضاء اللجنة في أبكر تاريخ ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠